النشر الالكتروني - مجلة الحكمة
رقم : ٢/٦٤
تاريخ : ١٤٤٥/١٠/١٨هـ الموافق ٢٠٢٤/٤/٢٧م

السكت القرآني من طريقي الشاطبيَّة والدرَّة

إعداد الطالبة
منتهاء بنت أحمد هادي الكثيري
باحثة ماجستير - جامعة القصيم - كلية الشريعة والدراسات الاسلامية - قسم القران الكريم وعلومه

تحت إشراف
د. مأمون عبدالرحمن الزاكي
استاذ مشارك بقسم القران الكريم وعلومه

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين حمدًا يليق بجلاله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المنفرد بالجلال والكمال، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا نبيُّ الهدى ونور الدجى، أرسله ربه بالحق بشيرًا ونذيرًا.

أَمَّا بَعْدُ:

فإن القرآن كلام الله المنزَّل على عبده صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليكون بشيرًا ونذيرًا، ففي الهداية لكل من أراد الهدى، قال تعالى: ﴿**إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ**﴾ [الإسراء:9]، **فأصحُّ طريقٍ وأقومُه:** هو ما هدى وأرشد إليه القرآنُ الكريمُ لأنَّه النورُ المبينُ الذي ينير الطريق للبشرية في ظلمة هذه الحياة.

وأهل القرآن هم أهل الله وخاصته، وهم الذين اهتموا بالقرآن، ونذروا حياتهم لخدمته؛ فاستحقوا الرحمات من الرحمن، واستحقوا أعلى وأرفع الدرجات في الجنان، فنسأل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أن نكون من أهل القرآن الذين هم أهل الله والصفوة الملأ.

ولما كان الاشتغال بالقرآن وتفسيره وقراءته أعلى الوظائف بين الخلق، شمَّرتُ عن ساعدِ الجدِّ ونذرتُ وقتي وجهدي لأحد مواضيع علم القُرَّاءات وهو **"السكت في القرآن الكريم من طريق الشاطبية والطيبة"**، وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية لدى المهتمين بعلم القُرَّاءات؛ لأن القرآن العظيم نزل على سبعة أحرف تيسيرًا على الأمة وإعجازًا لهذا الكتاب العظيم.

وهذه الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن تشعبت منها القُرَّاءات العشر المتواترة التي وصلت إلينا بطرق متواترة ينقلها الخلف عن السلف جيلًا بعد جيلٍ.

وقد درج علماء القُرَّاءات على تقسيم هذا العلم إلى:

1- أصول.
2- وفرش.

- فأما الأصول: فهي عبارة عن القواعد الكلية المطردة التي يسير عليها القارئ أو الراوي في قراءته.
- وأما الفرش: فهو عبارة عن الأحكام الخاصة ببعض الكلمات القرآنية.

ومعلومٌ أن السكت من لغة العرب التي نزل القرآن العظيم بها، فأردت أن أقِف مع هذا الأصل لوقفة تتبُّع واستقصاء في جميع مواضعه، اتفاقًا واختلافًا وتوجيهًا مع عزوه لأصحابه من القُرَّاء العشرة رحمهم الله رحمة واسعة.

- أهمية الموضوع:

وتمكن أهمية الموضوع فيما يلي:

1. ارتباط الموضوع بكتاب الله وهو أفضل كتاب على وجه الأرض.
2. كون هذا الموضوع من أصل القُرَّاءات.
3. توجيه السكت بحسب محله لدى كل قارئ أو راوٍ.

- مشكلة البحث:

وتتمثَّل مشكلة البحث في عدم وجود دراسة علمية واضحة المعالم، محددة الأطر، بالدليل الساطع لموضوع السكت المتَّفق فيه والمختلَف عليه وفق منهج وشامل ومتكامل يكون مرجعًا للدارسين.

- أسباب اختيار الموضوع:

- خدمة كتاب الله.
- إثراء المكتبة الإسلامية ببحث في مسألة من علوم القُرَّاءات مستقلة عن غيرها.
- النظر إلى هذا الموضوع من جهة اللهجة العربية، ومن جهة القُرَّاءة القرآنية.

- منهج الباحث:

الاستقراء التحليلي.

- أهداف البحث:

1. ابتغاء مرضات الله أهم هدف وأسمى غاية أرجوها من كتابة هذا البحث.
2. عرض هذا الموضوع عرضًا متكاملًا يغطيه من كافة جوانبه.
3. تتبع مواضع السكت لدى القُرَّاء مع توجيهه لدى كل قارئ في محله الوارد فيه.

- منهج البحث:

اعتمدت في دراستي على منهج الاستقراء والتحليل والاستنباط؛ وذلك على النحو التالي:

- اعتمدت على ما تيسر لي من كتب القُرَّاءات نظمًا ونثرًا.
- اعتمدت على ما تيسر لي من كتب توجيه القُرَّاءات لبيان أسباب السكت في كل باب ورد فيه.
- اعتمدت على ما تيسر لي من كتب التفسير.
- وعرضت أقوال العلماء المتعلقة بموضوع البحث وعزوها إلى مصادرها الأصلية مع الحرص على الأمانة العلمية في النقل.

- الخطة:

– يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وفصلين، كل فصلٍ ينقسم إلى مباحث، والمباحث إلى مطالب.

- التمهيد:

– السكت بين المعنى والماهية (المعنى اللغوي والاصطلاحي).

الفصل الأول: السكت من طريق (الشاطبية)؛ وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: السكت بين السورتين والغرض منه.
- المبحث الثاني: السكت على الساكن قبل الهمز؛ والغرض منه.
- المبحث الثالث :السكت على الساكن قبل غير الهمز؛ وفيه ثلاثة مطالب.
  - المطلب الأول: سكتات حفص الأربع، والغرض من هذا السكت.
  - المطلب الثاني: السكت على (واللائي يئسن) وصلًا للسوسي، والغرض من هذا السكت.
  - المطلب الثالث: السكت على (ماليه هلك) وصلًا لمن يثبت هاء السكت، والغرض من هذا السكت.

الفصل الثاني: السكت من طريق (الدرة)، وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: السكت على حروف التهجي؛ والغرض منه.
- المبحث الثاني: سكت إدريس.

التمهيد:

السكت بين المعنى والماهية (المعنى اللغوي والاصطلاحي)

تعريف السكت لغةً:

السين والكاف والتاء يدل على خلاف الكلام. تقول: سكت يَسْكُت سكوتًا، ورجلٌ سِكِّيت. ورماه بسكاتة، أي بما أسكته، وسكت الغضب، بمعنى سكن. والسكتة: ما أُسكتَ به الصبي.

[سكت] أهملت إلاَّ في قولهم السكت من قولهم: سكت يسكت سكتًا وسكوتًا. وأسكت إذا أطرق[1].

السكِّيت: العاشر من الخيل (الجاري في) آخرها (عند السباق).

وسَكت الغضبُ مثل سكن. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ [سورة الأعراف: 154]. وتقول: تكلم الرجل ثم سكت بغير ألف، فإذا انقطع كلامُه فلم يتكلم قلت: أسكت[2].

تعريف السكت اصطلاحًا[3]:

السكت: قَطْعُ الصوت على الكلمة القرآنية زمنًا يسيرًا من غير تنفس مقداره حركتان، وهو مقيد بالسماع والنقل كما قال الإمام ابن الجزري فلا يجوز إلا فيما صحَّت الرواية به[4].

وقد اختلفت ألفاظ أئمتنا في التأدية عنه بما يدل على طول السكت وقصره.

- فقال: أصحاب سليم عنه عن حمزة عن السكت على الساكن قبل الهمز: سكتة يسيرة.
- وقال جعفر الوزان عن علي بن سليم عن خلاد: لم يكن السكت على السواكن كثيرًا.
- وقال الأشناني: سكتة قصيرة.
- وقال قتيبة عن الكسائي: سكت سكتة مختلسة من غير إشباع.
- وقال النقار عن الخياط: يعني الشموني عن الأعشى: تسكت حتى تظن أنك نسيت ما بعد الحرف.
- وقال أبو الحسن طاهر بن غلبون: وقفة يسيرة.

---

(1) جمهرة اللغة (398/1).
(2) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (253/1)، مجمل اللغة لابن فارس (ص: 468).
(3) النشر في القُرَّاءات العشر (240/1).
(4) النشر في القُرَّاءات العشر (243/1).

- وقال مكي: وقفة خفيفة.
- وقال ابن شريح: وقيفة.
- وقال أبو العز: بسكتة يسيرة هي أكثر من سكت القاضي عن رويس.
- قال أبو العلاء[1]: يسكت حمزة والأعشى وابن ذكوان من طريق العلوي والنهاوندي عن قتيبة من غير قطع نفس، وأتمهم سكتة حمزة والأعشى.
- وقال أبو محمد سبط الخياط: حمزة وقتيبة يقفان وقفة يسيرة من غير مهلة.
- وقال أبو القاسم الشاطبي (سكتًا مقللًا).
- وقال الداني: سكتة لطيفة من غير قطع، وهذا لفظة أيضًا في السكت بين السورتين من جامع البيان قال فيه ابن شريح بسكتة خفيفة.
- وقال ابن الفحام: سكتة خفيفة.
- وقال أبو العز: مع سكتة يسيرة.
- وقال أبو محمد في المبهج: وقفة تؤذن بإسرارها، أي: إسرار البسملة، وهذا يدل على المهلة.
- وقال الشاطبي: وسكتهم المختار دون تنفس.
- وقال أيضًا: وسكتة حفص دون قطع لطيفة.
- وقال الداني في ذلك بسكتة لطيفة من غير قطع.
- وقال ابن شريح وقيفة.
- وقال أبو العلاء وقيفة.
- وقال ابن غلبون بوقفة خفيفة؛ وكذا قال المهدوي.
- وقال ابن الفحام: سكتة خفيفة.
- وقال القلانسي: في سكت أبي جعفر على حروف الهجاء: يفصل بين كل حرف منها بسكتة يسيرة.
- وكذا قال الهمذاني.
- وقال أبو العز: ويقف على: (ص) و(ق)، و(ن) وقفة يسيرة.
- وقال الحافظ أبو عمرو في الجامع: واختياري فيمن ترك الفصل سوى حمزة أن يسكت القارئ على آخر السورة بسكتة خفيفة من غير قطع شديدة.

فقد اجتمعت ألفاظهم على أن السَّكْت زمنه دون زمن الوَقْف عادة، وهم في مقداره بحسب مذاهبهم في التحقيق والحدر والتوسُّط حسبما تحكم المشافهة.

---

[1] النشر في القُرَّاءات العشر (241/1).

وأما تقييدهم بكونه دون تنفس فقد اختلفت أيضًا في المراد به آراء بعض المتأخرين:

- ✍ فقال الحافظ أبو شامة: الإشارة بقولهم دون تنفس إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القُرَّاءة.
- ✍ وقال الجعبري: قطع الصوت زمانًا قليلًا أقصر من زمن إخراج النفس؛ لأنه إن طال صار وقفًا يوجب البسملة.
- ✍ وقال الأستاذ ابن بصخان: أي دون مهلة، وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس بدليل أن القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك، فدلَّ على أن التنفُّس هنا بمعنى المهلة.
- ✍ وقال ابن جبارة: دون تنفُّس يحتمل معنيين:
  - أحدهما: سكوت يقصد به الفصل بين السورتين لا السكوت الذي يقصد به القارئ التنفس.
  - ويحتمل أن يراد به سكوت دون السكوت لأجل التنفس، أي: أقصر منه، أي: دونه في المنزلة والقصر، ولكن يحتاج إذا حمل الكلام على هذا المعنى أن يعلم مقدار السكوت لأجل التنفس حتى يجعل هذا دونه في القصر.

قال: ويُعلَم ذلك بالعادة وعرف القُرَّاء.

✍ (قلت): الصواب حمل (دون) من قولهم: (دون تنفس) أن تكون بمعنى (غير) كما دلت عليه نصوص المتقدمين وما أجمع عليه أهل الأداء من المحققين من أن السكت لا يكون إلا مع عدم التنفس سواء قل زمنه أو كثر، وإن حمله على معنى (أقل) خطأ، وإنما كان هذا صوابًا لوجوه:

- (أحدها): ما تقدم من النص عن الأعشى: تسكت حتى يظن أنك قد نسيت، وهذا صريح في أن زمنه أكثر من زمن إخراج النفس وغيره.
- (وثانيها): قول صاحب المبهج: سكتة تؤذن بإسرارها. أي: بإسرار البسملة، والزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من إخراج النفس بلا نظر.
- (ثالثها): أنه إذا جعل بمعنى (أقل) فلا بد من تقديره كما قدروه بقولهم: (أقل من زمان إخراج النفس)، ونحو ذلك، وعدم التقدير أولى.
- (رابعها): أن تقدير ذلك على الوجه المذكور لا يصح؛ لأن زمن إخراج النفس، وإن قل لا يكون أقل من زمن قليل السكت والاختيار يبين ذلك.

- (خامسها): أن التنفس على الساكن في نحو: (الأرض)، و(الآخرة)، و(قرآن)، و(مسئولًا) ممنوع اتفاقًا كما لا يجوز التنفس على الساكن في نحو: (والبارئ)، و(فرقان)، و(مسحورًا)، إذا التنفس في وسط الكلمة لا يجوز، ولا فرق بين أن يكون بين سكون وحركة، أو بين حركتين.

وأما استدلال ابن بصخان بأن القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك، فإن ذلك ليس على إطلاقه.

➢ فإنه إذا أراد مطلَق السكت، فإنه يمنع من ذلك إجماعًا، إذ لا يجوز التنفس في أثناء الكلم كما قدَّمنا.

➢ وإن أراد السكت بين السورتين من حيث أن كلامه فيه، وإن ذلك جائز باعتبار أن أواخر السور في نفسها تمام يجوز القطع عليها والوقف. فلا محذور من التنفس عليها نعم لا يخرج وجه السكت مع التنفس، فلو تنفَّس القارئ آخر سورة لصاحب السَّكت، أو على (عوجًا، ومرقدنا) لحفص من غير مهلة لم يكن ساكنًا، ولا واقفًا، إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة، والسكت لا يكون معه تنفس، فاعلم ذلك، وإن كان لا يفهم من كلام أبي شامة، ومن تبعه.

الفصل الأول:

السكت من طريق (الشاطبية)؛

وفيه ثلاث مباحث:

المبحث الأول: السكت بين السورتين والغرض منه

السكت بين السورتين ذكره الشاطبيُّ في قوله:

وَوَصْلُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةَ وَصِلْ وَاسْكُتَنْ كُلٌّ جَلاَيَاهُ حَصَّلَا

قال ابن القاصح: أخبر أن وصل السورة بالسورة من باب الفصاحة لما فيه من بيان الإعراب نحو (الحاكمين اقرأ) و(الأبتر، قل) و(لي دين إذا).

ومعرفة أحكام ما يكسر منها وما يحذف لالتقاء الساكنين كآخر المائدة والنجم وبيان همزة الوصل والقطع كأول القارعة وألهاكم التكاثر وما يسكت عليه في مذهب خلف كآخر والضحى.

وأشار بالفاء من قوله: (**فَصَاحَةٌ**) إلى حمزة لأنه روى عنه أنه كان يصل آخر السورة بأول الأخرى ولا يبسمل بينهما.

قوله: (**وَصِلْ وَاسْكُتَنْ**) إلخ، أمر بالتخيير بين الوصل والسكت لمن أشار إليهم بالكاف والجيم والحاء في قوله: كل جلاياه حصلا وهم ابن عام رووش وأبو عمرو والمعنى صل السورة بالسورة إن شئت واسكت بينهما إن شئت وبهذا التقدير دخل الكلام معنى التخيير وإلا فالواو ليست موضوعة له، والجلايا جمع جلية من جل الأمر إذا بان واتضح أي كل من القُرَّاء حصل جلايا ما ذهب إليه وصوبه.

وَلاَ نَصَّ كَلاَّ حُبَّ وجْهٌ ذَكَرْتُهُ وَفِيهاَ خِلاَفٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطِّلَا

اختلف الشرَّاح هل في هذا البيت رمز أم لا؟

فأكثرهم على أن الكاف والحاء من كلا حب رمز، وكذلك الجيم من جيده رمز، وقوله: (**وَلاَ نَصَّ**) أي لم يرد نص عن ابن عامر وأبي عمرو بوصل ولا سكت وإنما التخيير لهما استحباب من الشيوخ، وإلى ذلك أشار بقوله: (**كَلاَّ حُبَّ وجْهٌ ذَكَرْتُهُ**).

وقيل: (**لاَ نَصَّ**) أي لا رواية منصوصة عن ابن عامر وأبي عمرو بالفصل بالبسملة ولا تركه، بل إن البسملة لهما اختيار من أهل الأداء، فعلى هذا التفسير لا بسملة لابن عامر وأبي عمرو في رواية الشاطبي وهو مطابق لنقل التيسير، لكن وجه النفي إلى التخيير أي ثبت عن الاثنين ترك البسملة، ولا نص لهما في السكت ليمتنع الوصل ولا في الوصل ليمتنع السكت، فأخذ النقلة لهما بالتخيير.

وقوله: (**وَفِيهاَ خِلاَفٌ**) أي وفي البسملة خلاف عن المشار إليه بالجيم من قوله: (**جِيدُهُ**) وهو ورش؛ وذلك أن أبا غانم كان يأخذ له بالبسملة بين السورتين، وأن المصريين أخذوا له بتركها بينهما.

وقيل: لا رمز في هذا البيت لأحد، وفيها خلاف عنهم أي وفي البسملة خلاف عن ابن عامر وأبي عمرو وورش.

فعلى هذا التفسير: البسملة للثلاثة من زيادات القصيدة.

فحصل من مجموع ما ذكر أن لكل واحد من الثلاثة أعني أبا عمرو وابن عامر وورشًا ثلاثة أوجه:

- أحدها: صلة السورة بالسورة.
- الثاني: السكت بينهما.
- الثالث: الفصل بينهما بالبسملة.

والجيد العنق والطلا جمع طلية والطلية صفحة العنق يعني أن جيد هذا الخلاف مشهور عند العلماء.

الغرض من هذا السكت:

هو الإيذان والإشعار بأن السورة الأولى قد انتهت.

ومثل هذا السكت:

السكت بين سورتي الأنفال والتوبة وصلا، لكل القُرَّاء، عدا حمزة.

المبحث الثاني: السكت على الساكن قبل الهمز؛ والغرض منه.

السكت على الساكن قبل الهمز ذكره الشاطبيُّ في قوله:

وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ	رَوَى خَلَفٌ فِي الْوَصْلِ سَكْتًا
وَعِنْدَهُ	مُقَلَّلَا
وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئًا	لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ
وَبَعْضُهُمْ	تَلَا
وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ وَلِنَافِعٍ	لَدَى يُونُسٍ آلانَ بِالنَّقْلِ نُقِّلَا

وقوله: (**وَعِنْدَهُ**) أي وعند الساكن الذي نقل إليه ورش، وهو كل ساكن آخر صحيح (**رَوَى خَلَفٌ فِي الْوَصْلِ سَكْتًا**) أي روى خلف عن سليم عن حمزة أنه يسكت عليه قبل النطق بالهمزة سكتًا (**مُقَلَّلَا**) أي قليل من غير قطع نفس استعانة على النطق بالهمزة.

يعني: إذا وصل الكلمة التي آخرها ذلك الساكن بالكلمة التي أولها همزة يسكت بينهما على الساكن. ثم أخبر أنه يزيد أيضًا في السكت فيسكت على ساكن لم ينقل إليه ورش، فقال (**وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئًا**).

أي: روى خلف أيضًا عن حمزة أنه يسكت على الساكن من لفظ (**شَيْءٍ وَشَيْئًا**) في جميع القرآن وهو الياء.

فحصل لخلف: السكت في (الساكن الذي تقدم ذكره لورش)، وفي لفظ (**شَيْءٍ وَشَيْئًا**).

وتعين لخلَّاد ترك السكت في ذلك كله كالباقين. هذا آخر الطريق الأول في التيسير وهي طريقة أبي الفتح فارس.

ثم ذكر طريق ابن غلبون وهو الطريق الثاني في التيسير فقال: (**وَبَعْضُهُمْ**) أي وبعض أهل الأداء يعني ابن غلبون (**لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلَا * وَشَيْءٍ وَشَيْئًا**) يعني أن ابن غلبون روى السكت عن حمزة في لام التعريف وشيء وشيئًا لم يزد أي لم يسكت فيما عدا لام التعريف (**وَشَيْءٍ وَشَيْئًا**)، هذا تمام الطريق الثاني إشارة إلى قول الداني في التيسير: "وقرأت على أبي الحسن- يعني ابن غلبون- في الروايتين- عين في رواية خلف وخلاد- بالسكوت على لام التعريف، وعلى شيء وشيئًا حيث وقع" انتهى.

توضيح:

قد عرفت أنَّ:

- ❖ مذهب أبي الفتح: ترك السكت لخلاد في جميع القرآن، والسكت لخلف في جميع القرآن أيضًا.
- ❖ ومذهب ابن غلبون: ترك السكت لهما إلا على لام التعريف وشيء وشيئًا من الطريقين.

فقد صار لخلف وجهان، ولخلاد وجهان.

- ⇦ وذلك أنَّ خلفًا:
  - ▪ ليس له في (لام التعريف) و (شيء وشيئًا) من الطريقين إلا السكوت بلا خلاف.
  - ▪ وله فيما بقي من الساكن المذكور بشرطه وجهان: السكت وترك السكت.
- ⇦ ولخلاد في (لام التعريف) و(شيء وشيئا) وجهان:
  - ▪ السكت.
  - ▪ وتركه.

تفريع على الطريقين:

- ▪ إذا وقفت على (شيء وشيئًا) سقط السكت.
- ▪ وإذا وقفت على نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:1].
  - ○ فلخلف ثلاثة أوجه: النقل والسكت وتركهما.
  - ○ ولخلاد وجهان: النقل وتركه بلا سكت.
- ▪ وإذا وقفت على نحو «الأرض»:
  - ○ فلخلف وجهان: النقل والسكت.
  - ○ ولخلاد ثلاثة أوجه: النقل والسكت وعدمهما.
- ▪ فإذا اجتمعا وصلا؛ نحو: ﴿إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ﴾ [سورة الأحقاف: 21].
  - ○ فلخلف وجهان: السكت عليهما، وعلى الثاني فقط.
  - ○ ولخلاد وجهان: ترك السكت عليهما، وتركه على الأول فقط.

وترجع الأربعة إلى ثلاثة: لاتحاد الأخيرين.

الغرض من هذا السكت:

هو التمكن من النطق بالهمز قويًّا.

المبحث الثالث: السكت على الساكن قبل غير الهمز؛ وفيه ثلاثة مطالب.

- **المطلب الأول:** سكتات حفص الأربع، والغرض من هذا السكت.
- **المطلب الثاني:** السكت على (واللائي يئسن) وصلًا للسوسي، والغرض من هذا السكت.
- **المطلب الثالث:** السكت على (ماليه هلك) وصلًا لمن يثبت هاء السكت، والغرض من هذا السكت.

المطلب الأول: سكتات حفص الأربع، والغرض من هذا السكت

وَسَــكْتَةُ[1] حَفْــصٍ دُونَ قَطْــعٍ لَطِيفَــةٌ	عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي عِوَجًا بَـلَا
وَفِي نُونِ مَنْ رَاقٍ وَمَرْقَدِنَا وَلاَمِ	بَــلْ رَانَ وَالْبَــاقُونَ لاَ سَــكْتَ مُوصَــلَا

سكت حفص على ألف ﴿عِوَجًا﴾ [الكهف:1] المبدلة من التنوين، وألف ﴿مَرْقَدِنَا﴾ [يس:52] في يس، وعلى نون ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة:27] في القيامة، ولام ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين:14] في المطففين. سكتة لطيفة من دون قطع نفس في حال وصل هذه الكلمات بما بعدها، ولم يقيد الناظم السكت بحال الوصل باعتبار أنه من المعلوم أن السكت لا يكون إلا في حال الوصل، وترك الباقون السكت على هذه الكلمات في حال الوصل، وإنما أبدل تنوين عوجًا ألفا حال السكت؛ لأن السكت يشارك الوقف في قطع الصوت فتجري عليه أحكامه من إبدال التنوين ألفا في نحو عوجًا، وإظهار النون في مثل من راقٍ، واللام في مثل بل ران وغير ذلك، وقول الناظم: (دُونَ قَطْعٍ).

أما السكتات الواردة في رواية حفص باتفاق فأربع وهي السكت على:

1. ﴿عِوَجًا قَيِّمًا﴾ من أول سورة الكهف.
2. ﴿مَرْقَدِنَا﴾ هذا من سورة يس.
3. ﴿مَنْ راقٍ﴾ من سورة القيامة.
4. ﴿بَلْ رانَ﴾ من سورة المطففين.

فهذه الأربع لا يجوز فيها إلا السكت.

وأما السكتات المختلف فيها فاثنتان:

1- عليم، براءة فلا يجوز فيها القطع والسكت والوصل[2].

- وحمزة سكت على لام التعريف وشيء وشيئًا، بخلاف عن خلاد عنه.
- وخلف سكت على الساكن الصحيح غير لام التعريف بخلاف عنه.

كل هاء سكت لأن هاء السكت إنما اجتلبت للوقف خاصة أَجْرًا حسن، للابتداء بالنفي لأن إن بمعنى ما لِلْعالَمِينَ تامٌ من شيءٍ حسن، ومثله: للناس، سواء قرئ ما

(1) الوافي في شرح الشاطبية (ص: 310).
(2) المكرر في ما تواتر من القُرَّاءات السبع وتحرر (ص: 226).

بعده بالغيبة أما بالخطاب، وقيل إن قرئت، أي: الأفعال الثلاثة وهي يجعلونه قراطيس ويبدونها ويخفون بالغيبة[1].

وصل القارئ آخر السورة بأولها كأصحاب الأوراد في تكرير سورة الإخلاص أو غيرها فهل حكم ذلك حكم السورتين أم لا؟ قال المحقق في نشره: (1) لم أجد فيها نصًّا والذي يظهر البسملة قطعًا فإن السورة والحالة هذه مبتدأة انتهى. ويأتي على ترك البسملة لورش وبصر وشام وجهان:

الأول: السكت وجرى عمل الشيوخ بتقديمه على الوصل، وليس ذلك الواجب والمختار فيه أنه سكت يسير من دون تنفس قدر سكت حمزة لأجل الهمز، قال المحقق: إني أخرجت وجه حمزة من وجه ورش بين سورتي: والضحى، وألم نشرح على جميع من قرأت عليه من شيوخي وهو الصواب انتهى.

الثاني: الوصل وهو أن تصل آخر السورة بأول الثانية كآيتين وصلت إحداهما بالأخرى، ولا خلاف بينهم في جواز البسملة في الابتداء أو وسط السور، وإنما اختلفوا في المختار فاختارها جمهور العراقيين، واختار تركها جمهور المغاربة، وفصَّل بعضهم:

- فيأتي بها لمن له البسملة بين السورتين كقالون.
- ويتركها لمن لم يبسمل كحمزة.

والمراد بالأوساط هنا ما كان بعد أول السورة ولو بكلمة[2].

وَسَكْتَةٌ حَفْصٍ دُونَ قَطْعٍ لَطِيفَـةٍ عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي عِوَجًا بَـلَا

وَفِي نُونِ مَنْ رَاق وَمَرْقَدِنَا وَلاَمِ بَــلْ رَانَ وَالْبَــاقُونَ لاَ سَــكْتَ لَهُ صِـــــــــــــــــــلَا

أخبر أن حفصًا يسكت سكتة لطيفة من غير قطع نفس على الألف المبدلة من التنوين في عوجًا ثم يقول: ﴿قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ [الكهف:2]، وكذلك يسكت في سورة يس على الألف في مرقدنا ثم يقول: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [سورة يس: 52]، وكذلك يسكت في القيامة على النون فيمن ثم يقول: رَاق، وكذلك يسكت في المطففين على اللام في بل ثم يقول: ﴿رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [المطففين:14]، وأن الباقين يصلون ذلك كله من غير سكت ويدغمون النون واللام في الراء بغير غنة على ما

---

[1] منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص: 277).
[2] غيث النفع في القُرَّاءات السبع (ص: 36).

تقدم. وقوله بلا يعني اختبر وفيه ضمير يرجع إلى حفص يعني أن حفصًا اختبر ذلك رواية ونقلًا(1).

وَمِـنْ لَدْنِـهِ فـي الضَّـمِّ أَسْـكِنْ مُشِـمَّهُ ... وَمِـنْ بَعْدِهِ كَسْـرَانِ عَنْ شُـعْبَةَ اعْـتَلا
وَضُـمَّ وَسَـكِّنْ ثُـمَّ ضُـمَّ لِغَيْـرِهِ ... وَكُلُّهُمْ فِي الْهَـا عَلَـى أَصْلِـهِ تَـلا

أمر أن يقرأ لشعبة بإسكان ضم الدال في (مِنْ لَدْنِهِ) وإشمام الضم والمراد به على ضم الشفتين وبكسر النون والهاء بعده ثم أمر لغير شعبة، وهم الباقون بضم الدال وتسكين النون وضم الهاء وكل من القُرَّاء على أصله من الصلة وتركها فشعبة يصلها بياء لأنها في قراءته واقعة بعد كسرة كالهاء في يه وابن كثير يصلها بواو لأنها في قراءته مضمومة بعد ساكن كالهاء في منه والباقون لا يصلونها على قاعدتهم.

وَقُلْ مِرْفَقًا فَتْحٌ مَعَ الْكَسْرِ عَمَّـهُ ... وَتَـزْوَرُّ لِلشَّـامِي كَتَحْمَرُّ وُصِّـلاَ
وَتَـزَّاوَرُ التَّخْفِيـفُ فِـي الـزَّايِ ثَـابِتٌ ... وَحِرْمِيُّـهُمْ مُلِّئْتَ فِـي الّـلامِ ثَقَّـلاَ

أخبر أن المشار إليهما بعم في قوله: (عَمَّـهُ) وهم نافع وابن عامر قرآ ﴿مِنْ أَمْرِكُمْ مِرفَقًا﴾ بفتح الميم وكسر الفاء فتعين للباقين القُرَّاءة بكسر الميم وفتح الفاء. ثم أخبر أن الشامي وهو ابن عامر قرأ ﴿إِذَا طَلَعَتْ تَزْوَرُّ﴾ بإسكان الزاي وتخفيفها وتشديد الراء بوزن تحمر وأن المشار إليها بالثاء في قوله ثابت وهم الكوفيون قرؤوا تزاور بفتح الزاي وتخفيفها وألف بعدها وتخفيف الراء والباقون بتشديد الزاي وفتحها وألف بعدها وتخفيف الراء كلفظه، ثم أخبر المشار إليهما بحرميهم وهم نافع وابن كثير قرآ ﴿وَلَمُلِّئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف:18] بتشديد اللام الثانية فتعين للباقين القُرَّاءة بتخفيفها وإبدال الهمزة للسوسي وحمزة في وقفه(2).

وَسَـكْتَةُ(3) حَفْـصٍ دُونَ قَطْـعٍ لَطِيفَـةٌ ... عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي عِوَجًا بَـلَا
وَفِي نُونِ مَنْ رَاقٍ وَمَرْقَدِنا وَلاَمِ ... بَـلْ رَانَ وَالْبَـاقُونَ لاَ سَـكْتَ مُوصَـلاَ

سكت حفص على ألف ﴿عِوَجًا﴾ المبدلة من التنوين، وألف ﴿مَرْقَدِنا﴾ في يس، وعلى نون ﴿مَنْ راقٍ﴾ في القيامة، ولام ﴿بَلْ رانَ﴾ في المطففين. سكته لطيفة من دون

(1) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص: 277).
(2) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص: 277).
(3) الوافي في شرح الشاطبية (ص: 310).

قطع نفس في حال وصل هذه الكلمات بما بعدها، ولم يقيد الناظم السكت بحال الوصل باعتبار أنه من المعلوم أن السكت لا يكون إلا في حال الوصل.

وترك الباقون السكت على هذه الكلمات في حال الوصل، وإنما أبدل تنوين ﴿عِوَجًا﴾ ألف حال السكت؛ لأن السكت يشارك الوقف في قطع الصوت فتجري عليه أحكامه من إبدال التنوين ألفًا في نحو ﴿عِوَجًا﴾، وإظهار النون في مثل ﴿مَنْ راقٍ﴾، واللام في مثل ﴿بَلْ رانَ﴾ وغير ذلك.

وقول الناظم معناه: دون قطع طويل، ولا بدّ من تقييده بهذا وإلا فالسكت فيه قطع الصوت حتمًا وإن كان قليلًا. وقوله (وَالْبَاقُونَ لاَ سَكْتَ مُوصَلَا)، (مُوصَلَا) صفة (سكت) وخبر (لا) محذوف والتقدير: لا سكت موصلًا منقولًا إلينا عنهم[1].

الغرض من هذا السكت:

عدم التباس المعنى.

وبيان ذل على النحو التالي:

1- السكت على ألف: (عوجًا) من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا (1) قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا (2)﴾ [سورة الكهف: 1-2].

وحكمة السكت: أن الوصل بدون سكت يوهم أن ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف:2]صفة لـ ﴿عِوَجًا﴾، ولا يستقيم أن يكون القيمُ صفةً للمعوج.

2- السكت على ألف: ﴿مَرْقَدِنَا﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس:52].

وحكمة السكت: أن الوصل من غير سكت يوهم أن قوله تعالى: (هذا) من مقول المشركين المنكرين للبعث.

3- السكت على نون: (من راق) من قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة:27].

وحكمة السكت: أن الوصل فيه من غير سكت يوهم أنهما كلمةٌ واحدةٌ؛ بل هما كلمتان.

ومعنى (من راق): أي من طبيبٍ شافٍ، ومن راقٍ يرقى(1).

---

[1] الوافي في شرح الشاطبية (ص: 310).

4- السكت على لام: (بل ران) من قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [المطففين:14].

وحكمة السكت: أن الوصل فيه من غير سكت يوهم أنهما كلمةٌ واحدةٌ بل هما كلمتان.

ومعنى (بل ران): إنما حجبت قلوبهم عن الإيمان به بما عليها من الرين الذي لبس قلوبهم من كثرة الذنوب والخطايا(2).

وإلى السكتات الأربع أشار الشاطبي بقوله:

وَسَكْتَةَ حَفْصٍ دُونَ قَطْعٍ لَطِيفَةَ عَلَى أَلِفِ التَّنْوِينِ فِي (عِوَجًا) بَلَا

وَفِي نُونِ (مَنْ رَاق) وَ(مَرْقَدِنَا) (بَلْ رَانَ) وَالْبَاقُونَ لاَ سَكْتَ لَهُمْ صِلَا

المطلب الثاني: السكت على ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ﴾ [الطلاق:4] وصلًا للسوسي، والغرض من هذا السكت.

قرأ أبو عمرو كلمة (اللائي) بحذف الياء.

وله في الهمزة قبلها وجهان:

- إما التسهيل وعليه المد والقصر في حرف المد الواقع قبلها.
- وإما الإبدال ياء ساكنة وعليه وصلًا الإدغام والإظهار في الياء بعدها.

فهذه أربعة أوجه.

ولكن وجه الإظهار لا يتأتى له إلا بسكتة يسيرة، إذ لا يتحقق في هذا الموضع إلا الإدغام وصلًا لكونه جمع بين مثلين أولهما ساكن، فلا يمكن إظهارهما؛ بل إدغامها حتى لازمٌ؛ لقول الشاطبي:

وما أول المثلين فيه مسكنٌ فلا بُدَّ من إدغامه متمثِّلا[1]

وقول ابن الجزري:

وَأَوَّلَ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنْ أَدْغِمْ [2] .....

فإذا جاءت الرواية بالإدغام فإنه لا يتحقق أبدًا إلا بسكتة يسيرة أتمكن بها من الإظهار.

قال الشيخ خلف الحسيني:

أظهرن بسكت ليا اللائي تأ صلالأ حمد والبصري[3]

الغرض من هذا السكت:

هو تحقيق رواية الإظهار لاستحالة تحققها بدون سكت لكونهما مثالين أولهما ساكن.

---

[1] متن الشاطبية؛ البيت رقم: (276).
[2] متن الجزرية؛ البيت رقم:
[3] متن إتحاف البرية؛ البيت رقم:

وهذا جدول توضيحى لمذاهب القُرَّاء فى كلمة (اللاَّئِى يَئِسْنَ) وصلا.

اللّائِي يَئِسْنَ		
أهل سما نافع وابن كثير وأبو عمرو		الباقون ابن عامر والكوفيون
بحذف الياء فتصير (اللاء)		بإثبات الياء فتصير (اللائي)
نافع وقنبل	البزي وأبو عمرو	حمزة بالإشباع
بتحقيق الهمزة	بتسهيل الهمز مع المد والقصر	الباقون بالتوسط
وورش بإشباع المد وقالون وقنبل بتوسطه	وبإبدال الهمزة ياء ساكنة مع الإدغام، ومع الإظهار بسكت	

المطلب الثالث: السكت على (**مَالِيَهْ** * هَلَكَ) وصلًا لمن يثبت هاء السكت، والغرض من هذا السكت.

كلمة (مَالِيَهْ) من قوله تعالى: ﴿**مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ**﴾ [الحاقة:28].

- قرأها غير حمزة بهاء سكت وصلًا ووقفًا.
- وقرأها حمزة بهاء سكت وقفًا لا وصلًا.
- وعلى قراءة الجمهور فستلتقي هاء (ماليه) مع هاء (هلك) حال الوصل.

وهذان مثلان أولهما ساكن؛ فيجب إدغامهما.

لكن نظر بعض أهل الأداء إلى أن هاء (ماليه) عارضة ولي بأصلية فلم يدغم فيها حتى لا ينزلها منزلة الأصلية.

فيكون لغير حمزة في (ماليه هلك) وجهان؛ وهما:

1- الإظهار.
2- والإدغام.

- ووجه الإدغام سيتحقق بسهولة لكونهما مثلين أولهما ساكن.
- أما وجه الإظهار فلن يتحقق إلا بسكتة لطيفة[1].

الغرض من هذا السكت:

هو تحقيق رواية الإظهار لاستحالة تحققها بدون سكت لكونهما مثالين أولهما ساكن.

[1] إبراز المعاني لأبي شامة بتصرف، (194/1).

الفصل الثاني

📖 السكت من طريق (الدرَّة)، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: السكت على حروف التهجي؛ والغرض منه.

المبحث الثاني: سكت إدريس، ومناقشته.

المبحث الأول: السكت على حروف التهجي؛ والغرض منه.

قال الإمام ابن الجزري في دُرَّتِهِ:

حُـرُوْف التَّهَجِّـي افْصِـلْ بِسَـكْتٍ كَحَـا ألَاَ.....
أَلِفْ

فأخبر الناظم أنَّ «أبا جعفر» سكت سكتة لطيفة على الحروف المقطوعة في فواتح السور؛ نحو: (الم؛ المص؛ الر؛ المر؛ كهيعص؛ يس؛ طسم؛ طس؛ حم؛ عسق).

وعليه فمدُّ ما يمدُّ منها لا يكون إلا لازمًا مخفَّفًا؛ لأنَّ السكت مانعٌ من الإدغام.

ولا يظهر السكت في آخر حرفٍ من الأمثلة السابقة؛ وكذا في (ص؛ ق؛ ن) إلا وصلًا فقط.

وعند وصل ﴿الم الله﴾ أول آل عمران؛ يكون لجميع القُرَّاء وجهان: القصر والإشباع، إلا «أبا جعفر» فليس له إلاَّ الإشباع فقط من أجل السكت المانع من الحركة العارضة في الميم.

الغرض من هذا السكت:

علَّةُ السكت على الحروف المقطعة في فواتح السور:

- بيان أنها ليست كغيرها؛ لنية الوقف على كل حرف منها.
- ولبيان أنها ليست للمعاني؛ بل مفصولة معنى وإن اتصلت رسمًا.

فلا تجري مجرى الأسماء المتمكنة؛ ولا الأفعال المضارعة.

المبحث الثاني: سكت إدريس، ومناقشته

سكت إدريس في الدرَّة:

أول من ذكر سكت إدريس في الدرة هو العلامة المتولي رَحِمَهُ اللهُ في [الروض النضير] في سورة الشعراء، وتبعه على ذكر العلامة الضباع في [الإضاءة] وفي [البهجة المرضية].

وهذه المسألة هي أكبر المسائل وأشهرها على الإطلاق لدى الشيخ عبد الرازق علي موسى، فقد نافح من أجلها كثيرًا جدًّا، وأكاد أن أقول: (حارب من أجلها) وانتصر لها كثيرًا، حتى كانت سببًا لاستقالته من مجمع الملك فهد لطباعة المصاحف.

وسنورد أقوال الشيخ عبد الرازق فيها وأدلته عليها، ثم نورد أقوال العلماء فيها ونبين الصواب فيها، دون تعصبٍ لأحدٍ، فنقول وبالله التوفيق.

قال الشيخ عبد الرازق في كتابه تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة:

المسألة الثالثة: تتعلق بقول ابن الجزري في «الدرة» في باب النقل (وَالسَّكْتَ أَهْمَلاَ) ومعناه: أنَّ خلفًا في اختياره أهمل السكت من طريق «الدرة» و«التحبير» خلافًا لروايته عن حمزة، وجميع شُرَّاحِ «الدرة» القدامى فسروا النظم على ظاهرة بدون تحقيق لطرق الرواية الصحيحة، حتى جاء ابن الجزري الصغير، وخاتمة المحققين، محمد المتولي وأثبت في «الروض النضير» ما معناه: أنَّ ابن الجزري لا وجه له في منعه السكت، لأنه ذكر في «التحبير» أنَّ المطوعي من كتاب «المبهج» طريقُ إدريس في «الدرة»، وذكر في «النشر» أنَّ المطوعي من كتاب «المبهج» له السكت من «الدرة»، وتبعه تاج القُرَّاء عليّ الضباع في شرحه على « الدرة» قائلًا: إنَّ إهمال ابن الجزري السكت لإداريس اقتصارٌ منه على إحدى طريقي إدريس، وهي القطيعي، ولا مانع أن نأخذ بالسكت من طريق المطوعي وهو الثاني في «التحبير»، ولا يقدح في ذلك عدم ذكره في «التحبير» فقد ذكره في «النشر»، أقول: لأنَّ طريق «الشاطبية» و«الدرة» من جملة طرق «النشر» فذكره في «النشر» كأنه مذكور في «التحبير» ما دام طريقهما واحد، ومن قرأ بمضمن «النشر» فكأنه قرأ «الشاطبية» و «الدرة» و«الطيبة» جميعًا.

فقوله (**وَالسَّكْتَ أَهْمَلاَ**) مخالفٌ لِمَا في «النشر» و«التحبير».

هذا وقد وافق القُرَّاء جميعًا المتولي والضباع في تحقيقهما لهذه الرواية، وألَّفوا في ذلك كتبًا نظمًا ونثرًا منهم: الشيخ همَّام قطب، والشيخ علي سبيع، وهذا مما لا ينكره أحد.

وهناك من ترك الإقراء بهذه الرواية ظنًّا منه أنه كان مخطئًا حينما كان يقرئ بها متمسكًا بدليلٍ لا أساس له من الصحة، وسنذكر أدلتها ونبين عدم صحتها ليتبين للقارئ صحة هذه الرواية، وجواز القُرَّاءة بها للمنتهى، وضرورة الإتيان بها عند إقراء الغير، فأقول وبالله التوفيق.

ذكر في كتاب مطبوع في تحريرات «الطيبة» لواحد منها[1]، ما نصُّه: "ويتعين الإشباع في المتصل على سكت الموصول لأنه من «المبهج» عن المطوعي". والكلام معطوف على سكت إدريس.

ثم زاد هذا النصَّ وضوحًا واحدٌ آخر في تحقيق كتاب مطبوع في شرح «الدرة» فقال: "ولا بد من إشباع المتصل لخلف حال السكت لأنَّ السكت لم يرد إلا من طريق «المبهج» عن المطوعي ومذهب «المبهج» الإشباع في المتصل".

✍ أقول: فسَّر الأخير قول ابن الجزري (**وَالسَّكْتَ أَهمَلاَ**) مخالفًا بذلك تفسير المتولي والضباع وغيرهما من فطاحل علماء القُرَّاءات، ومنع الأخير السكت بناء على ذلك من طريق «الدرة»، وقالوا: حيث إنه لا إشباع في المتصل لأحد من القُرَّاء الثلاثة في «الدرة»، فالسكت لا يكون إلا من طريق «الطيبة»، ويمتنع لإدريس من «الدرة» و«التحبير» خلافًا لأصله.

هذا دليلهم الوحيد على المنع لأنهم لم يذكروا غيره في الكتابين المذكورين.

- **الأول:** في «تحريرات الطيبة» وفيه إشباع في المتصل على سبيل التخيير لا على سبيل التعيين.
- **والثاني:** في «الدرة» وليس فيها إشباع في المتصل لأحد من قرائها الثلاثة.

---

[1] يقصد به الشيخ إبراهيم شحاته السمنودي في كتابه تحريرات الشاطبية والدرة المسمى بـ «دواعي المسرة»، وقد صرح بذلك في تحقيقه لكتاب الإيضاح (ص142).

ونرد عليهم بما يلي:

أولًا: قولهم: "مذهب «المبهج» الإشباع في المتصل" غير صحيح، وَوَهْمٌ لا دليل عليه، ولا قائل به، وسنذكر الأدلة الكافية التي تثبت أن «المبهج» فيه توسط وإشباع ولي إشباع فقط كما ذ كروا.

ثانيًا: قولهم: "إن سكت إدريس من طريق المطوعي يجوز من «النشر» و«طيبته» ويمتنع من طريق «الدرة» و«التحبير»"، تخصيص غير صحيح أيضًا، ولا دليل عليه، لأنَّ «الشاطبية» و«الدرة» من جملة طرق «النشر» و«طيبته»، فمثلًا طريق الأزرق عن ورش من «الشاطبية» هو نفسه في «الطيبة»، وينبه عليه ابن الجزري أنه من طريق «الشاطبية» فكذلك طريق المطوعي عن إدريس من «الدرة» هو هو طريقة في «الطيبة».

وفي مسألة السكت هذه يقول ابن الجزري [1]:

..... والسَّـــكْتُ عَـــنْ إِدْرِيـــسَ غَيْـــرَ الْمَـــدِّ أَطْلِـــقْ
وَاخْصُصَـــــــــــــــــــــــــنْ

فإذا رجعنا «النشر» وغيره في شرح هذا النص، نجد أن السكت المطلق عن إدريس هو طريق المطوعي من «المبهج»، وهو نفس الطريق في «الدرة»، فلماذا يمنعونه من «الدرة» ويخصصونه «بالطيبة بلا مخصص؟!

وهذا هو الذي دفع المتولي وغيره لأن يقول ابن الجزري: لا وجه لك في منع السكت من طريق «الدرة» و«التحبير»، لأنك ذكرت في «التحبير» أن المطوعي طريق إدريس من «الدرة» وذكرتَ في «النشر» أن له السكت العام من غير خلاف، فكيف تهمله؟

والآن نعود إلى ذكر الأدلة الواضحة التي تثبت أن في «المبهج» توسطًا وإشباعًا لخلف في اختياره، وليس الإشباع كما توهم البعض.

أولًا: بالرجوع إلى «المبهج» في الكلام على المد المتصل وُجد أنَّ فيه توسطًا أيضًا، وقد نقلوا عبارة «المبهج» ناقصةً، فأخذوا أوَّل الكلام وتركوا آخره، وهذه هي عبارة «المبهج»: "واتفقا على تمكين هذه الحروف، التمكين الوافي..."، إلى أن قال: "وبهذا الشرح قرأتُ على شيخنا الشريف، قال لي: الكارزيني، قال لي المطوعي، وكذا كان خلف يميز المدات في اختياره، ولكن لم أره منصوصًا في اختياره، فقرأت على جري عادته في اختياره" أهـ.

---

[1] طيبة النشر في القُرَّاءات العشر، باب السكت على الساكن قبل الهمزة وغيره، البيت رقم (237).

ومعنى (يميز المدات)، يعني يقرأ بتفاوت المد في المتصل، أربع حركات أو ست حركات، وهذا ما صرح به الحافظ ابن الجزري إمام الفن وغيره كما في الأدلة الآتية، هذا بالإضافة إلى أن كلمة (تمكين) لا تعني بالضرورة إشباع المد ست حركات.

ثانيًا: الحافظ ابن الجزري بعد أن ذكر مذهب «المبهج» لسبط الخياط في المد؛ قال: (وهذا صريح في التفاوت في المتصل) أهـ.

ثم قال مبينًا اختياره الذي اعتمد عليه في المدود ما نصُّه:

(إني آخذ في الضربين يعني (المنفصل والمتصل) بالمد المشبع لورش وحمزة...)

إلى أن قال: (ولسائر القُرَّاء ـ ومن بينهم خلف العاشر ـ بالتوسط في المرتبتين).

أقول: فإذا كان إمام الفن يثبت أنَّ لخلفٍ في اختياره التوسط، فهل يمنعه هؤلاء المعاصرون بدون دليل، على أن الإشباع في المتصل من «الطيبة» لغير ورش وحمزة والنقاش، مذهب اختياري، بدليل قول ابن الجزري في الطيبة: (**أَوَ اشْبِعْ ما اتَّصَلْ لِلْكُلِّ عَنْ بَعْضٍ**) فكيف نحوله إلى مذهبٍ إجباريّ، ولم نقرأ به جميعًا على شيخنا أحمد الزيات، ولم يثبته في شرح التحريرات له، كما لم يثبته شيخ الشيخ المتولي في «الروض النضير».

ثالثًا: الحافظ ابن الجزري قال بعد أن ذكر نصوص العلماء في المد المتصل: "ما من مرتبة ذكرت لشخص من القُرَّاء إلا وذكر له ما يليها"، ويوضحها شيخنا أحمد الزيات بقوله: "كل كتاب ذكر فيه الإشباع في المتصل فقد ذكر فيه التوسط".

رابعًا: الشيخ عبد الله بن يوسف أفندي زاده، شيخ القُرَّاء في الدولة العثمانية، له رسالة في «بيان مراتب المدود للقراء العشرة» مطبوعة في تركيا، أثبت فيها التوسط في المتصل لخلف في اختياره من «المبهج» كما أثبت له الإشباع فيه من عند البعض.

خامسًا: خاتمة المحققين الشيخ محمد المتولي، وتاج القُرَّاء الشيخ علي محمد الضباع (وناهيك بهما) لَم يربطا السكت لإدريس بالإشباع في المتصل عند تحقيقهما لهذه المسألة، لعلمهما أن في «المبهج» توسطًا أيضًا كما تبين لنا بعد الرجوع إليه.

هذه أدلتنا ومراجعنا التي تثبت التوسط في «المبهج»، وذهب إليه المحققون مثل المتولي والضباع وغيرهما. وقل أن نجد في هذا العصر مثلهما في التحقيق والإتقان

واستخراج المسائل من مراجعها، مع صحة العزو إلى الطرق، ومن بين هؤلاء القلائل شيخنا أحمد الزيات الذي يلتزم في إقرائه للشاطبية والدرة والطيبة بالتحرير.

والخلاصة: أنَّ رواية السكت لإدريس من «الدرة» جائزة[1].

[1] تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، (47-52) بتصرف يسير.

✍ وقال الشيخ عبد الرازق موسى في تحقيق الإيضاح للزبيدي[1]:

قول الناظم (**وَالسَّكْتَ أَهْمَلاَ**) هذا من طريق القطيعي عن إدريس، وعليه فالناظم اقتصر عليه ولم يتكلم عن طريق المطوعي، وكلاهما (طريق القطيعي والمطوعي) طريقا إدريس من «الدرة» وإدريس الحداد هو الراوي الوحيد الذي له هذان الطريقان من «الدرة»، فالقطيعي ليس له سكت من طريق «الدرة»، أما المطوعي عن إدريس فله السكت قولًا واحدًا على (أل، وشيء والمفصول)؛ نحو: (من آمن)، والموصول نحو: (القرآن، والظمآن).

✍ قال الضباع في شرح الدرَّة: وقرأ أيضًا (أي خلف) بترك السكت على الساكن قبل الهمز مطلقًا، وهذا اقتصار من الناظم ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى- على إحدى طريقي نظمه عن إدريس عن خلف وهي طريق القطيعي عنه وهو لا يمنع من الأخذ بطريقة الثانية وهي طريق المطوعي عنه فعنه، ومذهبه السكت على الساكن قبل الهمز فيما كان من كلمة أو كلمتين، ولم يكن مدًّا نحو (قرآن)، و(الأنهار)، و(شيء)، و(من آمن)، و(خلوا إلى)، و(كل آمن)، ولا يقدح في ذلك عدم ذكره في «التحبير» فقد ذكره في «النشر» وعلى الأخذ بالوجهين جرى عملنا، وبالله التوفيق[2]. انتهى.

وكذلك ذكر الضباع في كتاب «الإضاءة» السكت لإدريس عن المطوعي [3].

وكذلك ذكره المتولي في «الروض النضير»، وقال: لا وجه لابن الجزري في منعه السكت[4].

وقد نظم الشيخ علي سبيع في سكت إدريس، فقال:

كَـذَا قَـالَ لَكِـنَّ عِنْـدَ إِدْرِيـسَ قَـدْ سَـكَتْ ... عَلَـى غَيـرِ مَـدٍّ بِـالخِلَافِ تَـأَمَّلَا

وَإِنْ رُمْتَ تَحْقِيقَ المَقَامِ فَرَاجِعًا ... أُصـولَ طَرِيـقِ الأَصْـلِ نُهْـدَي وَتُقْـنَلَا

وقال الشيخ همام قطب عبد الهادي:

وَقَـالَ بِـهِ إِدْرِيـسُ لَكِـنْ بِخُلْفِـهِ ... عَلَى غَيْرِ مَدٍّ فَاقْفُ مَا قَدْ تُنُوقِلَا

---

[1] من هامش (الإيضاح شرح الزبيدي على الدرة)، بتحقيق الشيخ عبد الرازق موسى (ص141: 143).

[2] البهجة المرضية شرح الدرة المضية، للعلامة الضباع (ص56).

[3] الإضاءة في بيان أصول القُرَّاءة، للعلامة الضباع (ص87).

[4]

وبعد ذكر أقوال العلماء في إثبات جواز السكت عن إدريس من طريق المطوعي؛ أقول: إنه هو الذي عليه العمل، كما قال الضباع في شرحه على «الدرة» اعتمادًا على ما ذكره المحقق محمد المتولي شيخ مشايخ الضباع في «الروض النضير»، ومما يؤيد ما ذهب إليه الضباع أن المطوعي ورد في «النشر» من ثلاث طرق؛ «الكامل» و«المصباح» و«المبهج».

والسكت ورد من «النشر» من طريق «المبهج» للمطوعي، ولدى مراجعة «التحبير» في سند قراءة خلف ذكر في سند المطوعي سبط الخياط، وسبط الخياط هو صاحب «المبهج» الذي ورد السكت لإدريس من طريقه، فظهر لنا بعد هذا الربط بين «التحبير» و«النشر»، ثبوت السكت لإدريس من طريق المطوعي من «الدرة»، وبه قرأت، وفي المسألة خلاف كما ترى، والراجح الإثبات، والله أعلم بالصواب.

والذي أثار هذا الخلاف هو الشيخ إبراهيم شحاته السمنودي في كتابه تحريرات الشاطبية والدرة المسمى بـ «دواعي المسرة»، ووافقه رئيس قسم القُرَّاءات في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية وبعض الأعضاء، منهم الشيخ محمود جادو[1]، والشيخ عبد الرافع رضوان، وحجتهم مع شيخهم أنه لا بد من الإشباع في المتصل على هذا السكت؛ لأنه من كتاب «المبهج» ومذهبه السكت وإلا فلا يقرأ به.

ولما واجهت زعيمهم بمذهب ابن الجزري في المدود، وأنه لا إشباع في المتصل إلا لورش وحمزة والنقاش من طريق «الطيبة» بدليل قول ابن الجزري في «الدرة»: (**وَمَدُّهُمْ وَسِطْ**) وفي «الطيبة»: (**وَعَنْ بَاقِي الْمَلاَ وَسِطْ**) واختيار ابن الجزري في «النشر» أن الذي يميلُ إليه ويعملُ به هو الإشباع لورش وحمزة والنقاش من طريق «الطيبة»، فلما استمع إلى هذه النص قال: السكت جائز على اختيار ابن الجزري ومذهبه.

✍ أقول: وهل لنا مرجع غير ابن الجزري نعمل بقوله ونترك قول ابن الجزري؟ وهذا هو المعمول به عند القُرَّاء جميعًا.

---

[1] هو الشيخ محمود عبد الخالق محمد جادو، ولد في قرية كفور الرمل، من قرى المنوفية مركز قويسنا وذلك في 1930م، مؤلفاته: تحقيق إبراز المعاني من حرز الأماني، وفاته: ارتحل الشيخ إلى مصر لمتابعة ابنه الأكبر في دراسته بالقاهرة، وعند رجوعه إلى المدينة، جلس في قاعة الانتظار ينتظر النداء للخروج من القاعة إلى الطائرة ولكن نداء الرحمن سبق نداء الركوب في الطائرة، وتوفي وانتقل إلى رحمة الله تعالى، وذلك يوم الخميس 1418/8/19هـ، انظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القُرَّاء لإلياس البرماوي (351/1)...

المهم أنه تراجع واقتنع وألف بيتًا يدل على هذا التراجع ليؤكد تراجعه؛ فقال بعد قول ابن الجزري في «الدرة» (وَالسَّكْتَ أَهْمَلاَ) قال بعده:

أَوِ اسْكُتْ عَلَى الْمَفْصُولِ مَعْ أَوْلْ وأيضًا علَى الْمَوْصُولِ لِلْمُطَوّعِي
وَشَبَّهْ بِنْئِهِ انْحَلَمَا

وهذا التراجع مسجل على أشرطة كاسيت.

ويرد على ابن الجزري في قوله: (وَالسَّكْتَ أَهْمَلاَ) أَنَّ هَذَا خُرُوجٌ عَنْ أَصْلِه؛ فلا يُقْرَأُ بِهَذَا الْمَنْع كما قال الْمُتولِّي والضِّبَّاعُ.

☜ ومن يقل: إن المتولي لم يذكره في «الوجوه المسفرة»؟

نقول له: إنه ذكره في «الروض النضير»، وبرهن على صحته، ومعروف أنه كتاب جامع لك المسائل التي اجتهد فيها الشيخ الذي أَطْلَقَ عليه القُرَّاء (ابنَ الجزري الصغير)، وهو بعد «الوجوه المسفرة»[1].انتهى.

وقال الشيخ عبد الرازق في تحقيقه لشرح السمنودي معلقًا على قول ابن الجزري:

..... وحقّقَ همز الوقف والسَّكْتَ أَهْمَلا

قوله (وَالسَّكْتَ أَهْمَلاَ) فيه خروج من الناظم عن طريقه، وأصبح الناظم متناقضًا مع نفسه، لأنه ذكر في باب الطرق أنَّ المطوعي طريقُ إدريسَ من «الدرة» و«التحبير»، وذكر في باب السكت أن المطوعي من كتاب «المبهج» له السكت قولًا واحدًا، فكيف يهمل له السكت هنا؟! والاستفهام للإنكار.

هذا ما ذكره المحقق المتولي في «الروض النضير» وكذلك قال الضباع ردًا على هذا المنع في شرحه على «الدرة» المسمى «البهجة المرضية»[2].

ولكن بعض القُرَّاء المعاصرين احتجوا بأنه لا بد من الإشباع في المتصل على هذا السكت لأنه من كتاب «المبهج» عن المطوعي، ومذهبه الإشباع في المتصل.

ولم يكن ابن الجزري غافلًا عن مذهب المطوعي ولا عن كتاب «المبهج»، ولكنه ذكر في «النشر» في باب المدود: كتاب «المبهج» ضمن الكتب التي ذكرها، ثم قال في نظم «الدرة»: (وَمَدَّهُمُ وَسِّطْ)[3]، وفي «الطيبة»: (وَعَنْ بَاقِ] الْمَلاَ

---

(1) أي أن تأليف الشيخ المتولي لكتاب «لروض النضير» كان بعد تأليفه لكتاب «الوجوه المسفرة».
(2) البهجة المرضية شرح الدرة المضية، للشيخ الضباع، (ص: 56).
(3) الدرة المضية؛ باب المد والقصر، البيت رقم (22).

وَسِطْ)[1]، واختياره في «النشر» بأن الذي يميل إليه ويعمل به هو الإشباع لورش وحمزة والنقاش عن ابن ذكوان عن ابن عامر من «الطيبة»، وباقي القُرَّاء – ومن بينهم إدريس- لهم التوسط».

أقول: لا يجوز لنا أن نهمل قول ابن الجزري وهو مرجع الأمة في القُرَّاءات ونعمل بقول بعض المحدثين بدون دليل معه[2].

قلت: هذا ما قاله الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في كتبه وجله كلام مكرر يفيد شيئًا واحدًا وهو وجوب السكت لإدريس من طريق «الدرة» على اعتبار أن السكت لإدريس من طريق المطوعي من كتاب «المبهج» لسبط الخياط، وكتاب «المبهج» طريقُ كتاب «تحبير التيسير»، وهذا وقت بحث هذه المسألة، فنقول وبالله التوفيق:

سنذكر بإذن الله أقوال العلماء في هذه المسألة، ثم نبين ما نختاره في هذه المسألة، بدون تعصب لأي قول من الأقوال، وبالله التوفيق والله المستعان:

القول الأول: ترك السكت مطلقًا لإدريس من طريق «الدرة»

1: قال الإمام ابن الجزري في «متن الدرة»[3]:

مِن استبرقِ طِيبٌ، وسَلْ مَعْ فَسلْ فَشَا وَحَقّقَ همْزَ الْوَقْفِ وَالسَّكْتَ أَهْمَلا

فهذا القول من الإمام ابن الجزري صريح في ترك السكت مطلقًا لخلف البزار (كله براوييه).

2: قال النويري في «شرح الدرة»:

في شرح قول الناظم (وَحَقَّق هَمْزَ الْوَقْفِ وَالسَّكْتَ أَهْمِلاَ):

أي: قرأ مَن يعودُ إليه مرفوع (حَقَّقَ) وهو مرموز (فَشَا) بتحقيق الهمز في الوقف حيث وقع بخلاف صاحبه، وبترك السكت على الساكن قبله مخالفًا لأصله، والآخران كذلك فاتفقوا، والله الموفق[4]. انتهى.

3: قال الزبيدي في «الإيضاح على متن الدرة»:

ونقل خلفٌ (وَسَلْ) فَسَلْ) حيث جاء.

---

(1) طيبة النشر؛ باب المد والقصر، البيت رقم (162).
(2) شرح السمنودي على متن الدرة، (ص: 33).
(3) نظم الدرة، لابن الجزري، البيت رقم (37).
(4) شرح النويري على الدرة، (ص94).

وحقق همزة الوقف، وأهملَ السكتَ خلافًا لأصله[1].

4: قال السمنودي في «شرح الدرة»:

(وَسَلْ مَعْ فَسَلْ فَشَا) أي قرأ مرموز (فَشَا) وهو خلفٌ بنقل حركة الهمزة وحذفها من (فَسَلْ) و (أَسْئَلْ) كابن كثير حيث وقع، ثم شرع يبين خلافه لأصله في الوقت والسكت، فقال: (وَحَقَّقَ هَمْزَ الْوَقْفِ وَالسَّكْتَ أَهْمَلاَ) أي قرأ المذكور بتحقيق الهمز في الوقف حيث وقع، وكذا ترك السكت على الساكن قبله مخالفًا لأصله، والله أعلم[2].

5. قال الشيخ عبد الفتاح القاضي في كتابه «الإيضاح لمتن الدرة»:

وقوله (وَحَقَّقَ هَمْزَ الْوَقْفِ وَالسَّكْتَ أَهْمَلاَ) الضمير في (حَقَّقَ) و (أَهْمَلاَ) يعود على المرموز له بفاء (فَشَا) وهو خلف، يعني أنه قرأ بتحقيق الهمز في الوقف بجميع أنواعه، فخالف في ذلك أصلَه.

وقرأ كذلك بترك السكت على الساكن مطلقًا فخالفَ في ذلك أصلَه، وأبو جعفر، ويعقوب، كذلك على أصليهما، والله تعالى أعلم[3].

6: قول العلامة الإبياري في «متن تنقيح نظم الدرة»[4]:

ألآن كُـلًا ملّـبنْ، والسَّـكْتَ ذر وَالْهَمْزَ في وَ قْفٍ بِتَحْقِيقٍ فَخَرْ

أقول: قوله (والسكت ذر...) إلخ، ذكر فيه حكمين لخلف العاشر المشار إليه بفاء (فخر) خالف فيهما أصله من الشاطبية؛ وهو (حمزة).

- الحكم الأول: ترك السكت له قبل الهمز، بقوله (وَالسَّكْتَ ذرْ).
- الحكم الثاني: تحقيق الهمز له وقفًا، بقوله (وَالْهَمْزَ فِي وَقْفٍ بِتَحْقِيقٍ).

---

(1) الإيضاح على متن الدرة للزبيدي، (ص141).
(2) شرح السمنودي على متن الدرة، (ص55).
(3) الإيضاح لمتن الدرة للشيخ عبد الفتاح القاضي، (ص49).
(4) متن تنقيح نظم الدرة، للعلامة الأبياري، البيت رقم (40).

القول الثاني: الأخذ لإدريس بالسكت من طريق الدرة

1: العلامة المتولي ـ وهو أول من تكلم فيه ـ قال في (الروض النضير):

"فعلم من هذا أنه في «التحبير» و«الدرة» أخذ طريق المطوعي من كتاب «المبهج» لسبط الخياط، وطريق القطيعي من كتاب «الكفاية» له أيضًا.

وفي باب السكت من «النشر»: قال (أي ابن الجزري) وروى عن (أي إدريس) المطوعي السكت على ما كان من كلمة وكلمتين عمومًا، نص عليه في «المبهج».

فظهر من هذا أن عدم ذكره السكت في «الدرة» و«التحبير» لا وجه له"[1].

2: العلامة الضباع رَحِمَهُ اللهُ في (البهجة المرضية شرح الدرة المضية):

قال: وقرأ أيضًا (أي خلف) بترك السكت على الساكن قبل الهمز مطلقًا. وهذا اقتصار من الناظم ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى- على إحدى طريقي نظمه عن إدريس عن خلف وهي طريق القطيعي عنه وهو لا يمنع من الأخذ بطريقه الثانية وهي طريق المطوعي عنه فعنه، ومذهبه السكت على الساكن قبل الهمز فيما كان من كلمة أو كلمتين، ولم يكن مدًّا نحو (قرآن)، و(الأنهار)، و(شيء)، و(من آمن)، و(خلوا إلى)، و(كل آمن)، ولا يقدح في ذلك عدم ذكره في «التحبير» فقد ذكره في النشر، وعلى الأخذ بالوجهين جرى عملنا، وبالله التوفيق. انتهى[2].

3: العلامة الضباع رَحِمَهُ اللهُ في (الإضاءة في بيان أصول القُرَّاءة):

وقرأ (أي خلف) من رواية إدريس من طريق المطوعي عنه بالسكت على الساكن ـ غير المدِّي- إذا وقع بعده همز من كلمة أو من كلمتين، نحو (الأنهار، الآخرة، يسئمون، من آمن، قد أفلح) انتهى[3].

4: الشيخ عبد الرازق على موسى رَحِمَهُ اللهُ، وسبق كلامه.

---

(1) الروض النضير، للمتولي، ص (494).
(2) البهجة المرضية شرح الدرة المضية، للعلامة الضباع (ص56).
(3) الإضاءة في بيان أصول القُرَّاءة، للعلامة الضباع (ص87).

القول الثالث: ارتباط السكت لإدريس بالإشباع في المتصل:

وهو قول الشيخ عبد الرافع رضوان، قال في تحقيق شرح النويري على الدرة:

قال أستاذنا الشيخ علي محمد الضباع رَحِمَهُ اللهُ معلقًا على هذا في كتابه «البهجة المرضية شرح الدرة المضية»... (وهذا اقتصار من الناظم رَحِمَهُ اللهُ على إحدى طريقي نظمه عن إدريس عن خلف وهي طريق القطيعي عنه وهو لا يمنع من الأخذ بطريقه الثانية وهي طريق المطوعي عنه فعنه، ومذهب السكت على الساكن قبل الهمز فيما كان من كلمة أو كلمتين، ولم يكن مدًّا نحو: ﴿قرآن﴾، و﴿الأنهار﴾، و﴿شيء﴾، و﴿من آمن﴾، و﴿خلوا إلى﴾، و﴿كل آمن﴾، ولا يقدح في ذلك عدم ذكره في «التحبير» فقد ذكره في «النشر» وعلى الأخذ بالوجهين جرى علمنا، وبالله التوفيق)[1].

وقال الشيخ همام قطب عبد الهادي في هذا المقام[2]:

وَقَالَ بِهِ إدريسُ لَكن بِخُلْفِهِ عَلَى غَيْرِ مَد فاقفُ ما قَدْ تُنُوقلاَ

أقول: الضمير في به راجع إلى السكت في كلام سابق.

وقال الشيخ علي سبيع[3]:

كَذَا قَال لَكِنَّ عِنْدَ إِدْرِيسَ قَدْ سَكَتْ عَلَى غَيْرِ مَد بِالْخِلاَفِ تَأَمَّلاَ

وَإِنْ رُمْتَ تَحْقِيقَ الْمقامِ فَرَاجِعًا أُصُولَ طَرِيق الأصْلِ تُهْدَى وَتُقَبلاَ

أقول: ولا بد من إشباع المتصل لخلف حال السكت حيث إن السكت لم يرد إلا من طريق «المبهج» عن المطوعي ومذهب «المبهج» إشباع المتصل.

وفي كتاب «الروض النضير» للإمام العلامة الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولي عند ذكر ﴿فرق﴾ بسورة الشعراء ما يلي: فعلم من هذا أنه في «التحبير» و «الدرة» أخذ طريق المطوعي من كتاب «المبهج» لسبط الخياط، وطريق القطيعي من كتاب «الكفاية» له أيضًا.

---

(1) البهجة المرضية شرح الدرة المضية، للعلامة الضباع (ص56).
(2) الإيضاح على متن الدرة للزبيدي، (ص141).
(3) الإيضاح على متن الدرة للزبيدي، (ص141).

وفي باب السكت من «النشر»: قال (أي ابن الجزري رَحِمَهُ اللهُ) وروى عنه (أي إدريس) المطوعي السكت على ما كان من كلمة وكلمتين عمومًا نص عليه في «المبهج»، انتهى.

فظهر من هذا أن عدم ذكره السكت في «الدرة» و«التحبير» لا وجه له وأنه يتعين على السكت إشباع المتصل وتوسط المنفصل وهو طريق المبهج.

أقول: وعلى الأخذ بالوجهين جرى عملنا. انتهى.

➢ القول المختار:

بعد هذا العرض لأقوال العلماء في هذه المسألة نقول وبالله التوفيق:

القول الصحيح في هذه المسألة -وهو ما أرجحه- وهو ترك السكت لإدريس من طريق «الدرة المضية» لأسباب هي:

1- أن القُرَّاءة سنة متبعة.
2- أن ابن الجزري كما اختار أسانيد كتبه اختار أوجهًا أيضًا، فأيسر جواب أن يقال: اختار ابن الجزري ترك السكت لإدريس اختيارًا منه.
3- أن الاستدراك على ابن الجزري في مثل هذا ليس بالأمر الهين، فابن الجزري هو قبة هذا العلم، وإليه المرجع فيه، ويكفي قول الشيخ عبد الرازق في ابن الجزري: لا يجوز لنا أن نهمل قول ابن الجزري وهو مرجع الأمة في القُرَّاءات.
4- أن سكت إدريس من «الدرة» وجه منقطعٌ أداءً، فقد قال الشيخ محمد فهد خروف معلقًا على قول الضباع (وعلى الأخذ الوجهين جرى عملنا)، قال: (وعلى الأخذ الوجهين جرى عملنا)، لا تعميم فيه، لأنَّ الذي جرى عليه عملنا نحن تحقيق الهمز في الوقف بجميع أنواعه، وبترك السكت مطلقًا على الساكن[1].
5- أن ابن الجزري ألف «الدرة» بعد «الطيبة» بسنين، ولو قلنا أنه سها عن كتابة هذا الوجه في «التحبير» فلن ينسه عندما ينظم متنًا (أي الدرة).
6- أن المشايخ القائلين بترك السكت أكثر بكثير من القائلين بالسكت.
7- أن قضية القُرَّاءة ليست مجرد بحث في كتب وتحريرات بل لا بد من الثقة كل الثقة في التلقي عن المشايخ، فهم أخذوا هذا العلم عن مشايخهم وهكذا.
8- أن ابن الجزري اطلع على جميع الكتب وجمع بمضمنها على مشايخه، على حين أن المتولي والضباع والشيخ عبد الرازق لم يطلعوا على جميع الكتب.
9- أن ابن الجزري أعلم بالطرق والكتب من غيره.

---

[1] البهجة المرضية شرح الدرة المضية، للعلامة الضباع (ص56).

10- أن القُرَّاءات لا تؤخذ بالظن والاجتهاد ولكن تؤخذ بالنقل والمشافهة. والله أعلم.

❑ الرد على مسألة إيجاب السكت قبل الهمز لخلف العاشر من «الدرة»:

أما الرد على كلام الشيخ عبد الرازق والمتولي والضباع ففي الحقيقة فلم أجد خيرًا من جواب الشيخ إيهاب فكري من كتابه «تقريب الدرة» فقد أجاد وأفاد، **فقد قال حفظه الله، في كتاب «تقريب الدرة» ما مفاده:**

أوجب بعض الفضلاء المتأخرين السكت قبل الهمز لخلف العاشر من «الدرة» مع أن هذا الإيجاب يخالف ما نص عليه ابن الجزري نفسه في «الدرة» من منع السكت لخلف بقوله (وَالسَّكْتَ أَهْمَلاَ)، وقد بنى من أوجب ذلك على مقدمتين:

- المقدمة الأولى: هي الجزم بأن الطريق الذي روى منه ابن الجزري «الدرة» رواية إدريس عن خلف من «المبهج» لسبط الخياط من طريق المطوعي، ومن «الكفاية في الست» لسبط الخياط أيضًا من طريق القطيعي.
- والمقدمة الثانية: أنَّ طريق المطوعي في «المبهج» وردت بالسكت العام، وعليه فيلزم ابن الجزري أن يرويها بالسكت العام، وحيث إنه سها عن ذلك فوجب أن نستدركها عليه.

☜ وابتداءً نقول: إننا لا نسلم المقدمتين:

← **أما الأولى:** فما الدليل على أن الجزري روى «الدرة» من طريق «المبهج»؟ هل نص ابن الجزري على ذلك؟

الجواب: أنه لم ينص على ذلك، بل هذا الجزم هو اختيار الإمام المتولي، فهو مجردُ اجتهادٍ وغلبة ظنٍّ، وقد اختلف، أئمة القُرَّاء في طريق «الدرة» على ثلاث أقوال:

1- قول الإمام المتولي السابق.
2- قول الأزميري الذي يعتبر طريق «الدرة» طريقًا مستقلًا كما يتضح من كتابه «بدائع البرهان».
3- قول الإمام رضوان المخللاتي الذي يرى أن «الدرة» من طريق الشطي وهو من طريق «النشر» كما ذكر ذلك في متنه في «طرق العشر».

والظاهر: أنَّ أقرب الأقوال للصواب هو قول الأزميري، لأنَّ لابن الجزري مرويات من طريق سبط الخياط والمطوعي من غير «المبهج» من طرق «النشر» ومن غير طرق «النشر»؛ إذ إنه ذكر في «النشر» أنه اختار أصحَّ الطرق، فدَّل ذلك على أن هناك طرقًا أخرى صحيحة لم يضمنها في «النشر».

والأصل أن ابن الجزري عَدْلٌ ضابطٌ في نقله، فلو ردَّ بعضُنا اختيار الإمام المتولي السابق بأنَّ «الدرة» لا تتضمن السكتَ الذي في «المبهج» وهذا في ذاته كافٍ لرد هذا الاختيار على أساس الثقة في نقل ابن الجزري لأصاب، وقد أثبت الإمام المتولي طرقًا للشاطبي من غير «التيسير» مجهولة. انظر «الروض النضير»، فيلزمه القبول بجواز أنْ تكون طرق «الدرة» لابن الجزري من غير طريق «النشر» على نفس الأساس.

← **وأما المقدمة الثانية فنقول:** إذا سلّمنا أنَّ ابن الجزري روى «الدرة» من طرق «النشر» وأن رواية إدريس من طريق المطوعي هي من «المبهج»، فإننا لا نسلم أنَّ ابن الجزري يلزمه تضمين «الدرة» سكت خلف؛ إذ له أن يختار فيما يروي عن مشايخه فإذا روى عن خلف السكت وعدمه فله أن يختار عدم السكت، وهذا بالذات ما فعله خلفٌ نفسهُ، فإن روى عن مشايخه ـومنهم حمزةـ مراتب السكت الخمس ولم يختر منها إلا السكت على الساكن المفصول، أو عليه وعلى الموصول كذلك، وأجمع القُرَّاء على اعتماد اختيار خلف وجعلوه القُرَّاءة العاشرة، هذا ردٌّ موجزٌ.

وأما الرَّدُ المفصَّلُ، فنستعين بالله تعالى ونقول:

إذا أوجبنا السكتّ قبل الهمز لخلف العاشر من الدرة لزم أربعة محاذير:

(1) المحذور الأول:

إلزام ابن الجزري بتضمين «الدرة» أوجهًا للقراءة عديدة، فليس الأمرُ مقتصرًا على سكت خلف، بل إنَّ مَن سلك هذ المسلك الذي فعله مَن أوجب هذا السكت وهو البحث عن طريق «الدرة» جازمًا أنَّها من طرق «النشر» وإلزام ابن الجزري بما فاته منها كما فعلوا في السكت قبل الهمز لخلف، أقول مَن سلك هذا المسلك ينبغي عليه أن يعمم إرجاع طرق «الدرة» كلها إلى «النشر» حتى لا يتناقض، فإذا رجعنا إلى «تحبير التيسير» لتحديد الطرق وردِّها إلى طرق «النشر» فستكون رواية ابن وردان من كتابي أبي العز وكتابي ابن خيرون.

- وتكون رواية ابن جماز من طرق سبط الخياط ومن «الكامل والمستنير».

- ورواية رويس من جامع الخياط، وكتابي أبي العز.
- وتكون رواية روح من «المبهج والمستنير».
- ورواية إسحاق من كتابي أبي العز وكفاية سبط الخياط.
- ورواية إدريس من كفاية السبط والمبهج له.

فمَن فعل ذلك فعليه أن يلتزم بالاستدراكات التالية، ويوجب القُرَّاءة بها من «الدرة».

الاستدراك الأول: أنَّ ابن الجزري روى طريقَ خلفٍ عن ثلاثةٍ من الرواة: الشطي، المطوعي، القطيعي، فإذا ألزموه بأن يروي السكت من طريق المطوعي لأنه من «المبهج» فلماذا لا يُلزمونه ما خالف الشطي فيه غيره من الطرق؟ فإنه خالف خمسة أحرف من القرآن.

فقرأ ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ في سورة الأنفال وسورة النور بالغيب في حين قرأه غيره بالخطاب، وذكر في «الدرة» الخطاب فقط، وكلمة ﴿يَعْكُفُونَ﴾ بضم الكاف، وكَسَر الكاف غيرهُ، وفي كلمة ﴿أَذَّنَ﴾ في سورة الحج قرأها الشطيُّ ﴿أُذِنَ﴾ بضم الهمز، وغيرهُ من الطرق عن خلف ﴿إِذْنِ﴾ بفتح الهمز، وفي كلمة ﴿رُؤْيَاكَ﴾ في سورة يوسف أمالها الشطي خاصٌ وليس عامًا، فيستدرك السكت على «الدرة» عالمًا بأنَّ طريق الشطيّ المسند من غير طريق الأداء في «التحبير» لإدريس هي طريق الشطي.

الاستدراك الثاني: لماذا لم يلزموا ابن الجزري أن ينقل في «الدرة» السكت بين السورتين عن إسحاق الوراق؛ لأنَّ رواية «الدرة» من طريق كتابي أبي العز، وإرشاد أبي العز يتضمن السكت بين السورتين، فلماذا لا نلزمه بالسكت بين السورتين من «الدرة» لإسحاق الوراق كما ألزمناه بالسكت قبل الهمز للمطوعي من طريق إدريس؟

الاستدراك الثالث: لماذا لا يستدركون عليه منع البسملة والوصل بين السورتين ليعقوب، لأنَّ الكُتُبَ الَّتي كُتِبَت فيها طرق «الدرة» إذا قابلناها في «النشر» ليس فيها إلا السكت؟ فعليهم أن يلزموه السكت بين السورتين فقط ليعقوب من «الدرة»، بخلاف إطلاقه جواز الأوجه الثلاثة بين السورتين من سكوته في «الدرة» الذي يفيد أن يعقوب يوافق أصله فيما بين السورتين.

الاستدراك الرابع: لماذا لا نلزمه بجواز التوسط في المنفصل لروح من «المبهج» لسبط الخياط، لأن رواية روح في «الدرة» من طريق «المبهج» فيها القُرَّاءة بالتوسط، فلماذا لا يجيزون التوسط لروح من «الدرة» لأنها من «المبهج» كما أجازوا السكت لخلف أو أوجبوه لأنه من «المبهج»؟

الاستدراك الخامس: لماذا لا يجيزون إدغام ﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة:175]، في وجهٍ من «الدرة» من كتابي أبي العز؛ وهما من طريق «النشر» يتضمنان الإدغام في ﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ ؟

الاستدراك السادس: لماذا لا نجيز إدغام ﴿جَعَلَ﴾ [سورة الشورى: 11] في وجهٍ، لأنه من كفاية أبي العز، وكفاية أبي العز من طرق الدرة؟

الاستدراك السابع: لماذا لا نُجيز إدغام ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾ [النمل:60]، وسورة الزمر (6) في وجه من «الدرة»، لأنه أيضًا من كفاية أبي العز، وكفاية أبي العز من طرق «الدرة» في «تحبير التيسر»؟

الاستدراك الثامن: لماذا لا نجيز إدغام ﴿مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الكهف:27] في وجه من «الدرة»؛ لأنه من كفاية أبي العز، وهي كذلك بالمقابلة مع «النشر» تعتبر لازمة «للدرة»؟

الاستدراك التاسع: أنه ذكر في «الدرة» إدغام باب ﴿ذَهَبِ﴾ أو باب ﴿جَعَلَ﴾ في سورة النحل بخلاف، فيجوز الإدغام وعدمه، ولكن إذا رجعنا إلى أصول رويس في «الدرة» وقابلناها في «النشر» لوجدنا أنَّ الكتبَ الثلاثة التي ذكرها في «التحبير»، وهي: كفاية أبي العز، وإرشاد أبي العز، وجامع الخياط ليس فيها إلا إدغام ﴿ذَهَبَ﴾ فقط، فمن أين نجوّز ترك إدغام باب ﴿ذَهَبَ﴾؟ أليس إذا سلكنا هذا المسلك ينبغي علينا أنْ نُلزِمَ ابن الجزري بإدغام باب ﴿جَعَلَ﴾ في «الدرة»، وألا يترك إدغامه في وجه؟

الاستدراك العاشر: لماذا لا نجيز إثبات هاء السكت وقفًا في جمع المذكر السالم نحو: ﴿العالمين﴾ من «المستنير» لروح، حيث إن «المستنير» من أصول روح في «الدرة»، ويجوز فيه إثبات هذه الهاء، فهل نستدرك على ابن الجزري عدم ذكر هذه الهاء أصلًا في الدرة ونجيز – بل نوجب – في الإقراء كما فعل هؤلاء الأفاضل؟ هل نوجب في الإقراء أن يقرأ بها السكت نحو ﴿العالمين﴾ لروح وقفًا؟

الاستدراك الحادي عشر: لماذا لا نجيز ترك هاء السكت في نحو ﴿إِنِهِنَّ﴾ و ﴿عَلَيْهِنَّ﴾ لروح؛ فإن المذكور في «الدرة» أن يثبتها وقفًا وجهًا واحدًا، فإذا رجعنا إلى الأصول وجدنا أنَّ روايةَ رَوح من «المستنير» ومن «المبهج» ليس فيه هاء

السكت في نحو هذا واقفًا، فلماذا لا نلزم ابن الجزري بتضمين «الدرة» جواز الوقف بهاء السكت في نحو: ﴿إِنۡهِنَّ﴾ و ﴿عَلَيۡهِنَّ﴾، أي: أنه يجوز إثباتها في وجه وتركها في وجه آخر؟

الاستدراك الثاني عشر: لماذا لا نمنع الوقف بهاء السكت في نحو: ﴿عَلِيَّ﴾ لرويس؛ حيث إنه في «الدرة» ثبوتها عنه مع أنها ليست من كتبه المذكورة إذا قابلتها بـ «النشر»، وهي كفاية أبي العز وإرشاده وجامع الخياط، فليس فيها وقف بهاء السكت على نحو: ﴿عَلَيَّ﴾، فينبغي أن نستدرك على ابن الجزري ذلك ونمنع الوقف بهاء السكت في مثل هذا، بل نوجب في الإقراء أن يترك هذا الوجه من «الدرة»؟

الاستدراك الثالث عشر: لماذا لا نجيز ترك هاء السكت لرويس من جامع الخياط؛ حيث إنه من أصول رويس في «الدرة» وليس فيه هاء السكت وقفًا أصلًا، فنقتصر فقط على ما أجمع عليه من إثباتها في نحو: (هو)، و(هي) ونمنع هاءَ السكتِ في جميع المواضع الأخرى التي ذكرها ابن الجزري لرويس في «الدرة» في أحد الأوجه؛ أي نثبتها من وجه ونمنعها من وجه؛ فلماذا لا نلزم ابن الجزري بذلك؟

الاستدراك الرابع عشر: في قراءة أبي جعفر، فقد أورد في «الدرة» رواية ابن وردان من طريق سبط الخياط، وهي موافقة لجميع ما ورد في «الدرة»؛ غير أنَّ في «الكامل» الغنة لابن جماز، فلماذا لا نستدرك في اللام والراء لابن جماز من «الدرة» على ابن الجزري؟

فهذه الاستدراكات كلها ـ علمًا بأنني لا أدعي استقصاءها ـ يلزمنا أن نزيدها في «الدرة» على أساس نفس القاعدة التي زادوا بها سكت خلف، وإلا لكنا متناقضين لا نتبع طريقة واحدة، فهل يلتزمون بذلك؟[1]

(2) ثم ذكر الشيخ إيهاب المحاذير الأخرى حيث قرر في المحذور الثاني: عدم جواز القُرَّاءة إلا بما قرأ القارئ على شيخه.

(3) وفي المحذور الثالث قرَّر: عدم قراءة القرآن بالاحتمال.

(4) وقرّر في المحذور الرابع: قضية الاختيار، واقتبست من المحذور الثالث هذه الفقرة حيث قال د. إيهاب فكري.

✍ فإن قيل: فما وجه الاحتمال في القُرَّاءة بالسكت قبل الهمز لخلف العاشر من «الدرة»؟

---

[1] التيسير لما على الدرة من تحرير، ملحق بكتاب: تقريب الدرة، للدكتور إيهاب فكري (ص276-281).

فالجواب هو: أنَّ الاعتماد في ذلك على ما قرره الإمام المتولي في «الروض النضير» من أن الإمام ابن الجزري اختار لِدُرَّية مبهج سبط الخياط في طريق المطوعي كما أنه اختار كفاية سبط الخياط لطريق القطيعي، وهذا التقرير الذي قرره الإمام المتولي محتمل وليس متيقنًا منه، لأنَّ ابن الجزري لم ينصّ أنه انتقى «الدرة» من طريق «النشر»، وحيث إنه روى هذا الطريق عن سبط الخياط عن المطوعي بدون سكت يحتمل أنه طريق آخر للمطوعي ليس فيه سكت.

وهذا وارد في حق ابن الجزري لأنه واسعُ الرواية، فقد ذكرَ في «النشر»: واستقر جملة الطريق عن الأئمة العشرة على تسعمئة طريق وثمانين طريقًا حسبما فصل فيما تقدم عن راوٍ راوٍ من الرواة، وذلك بحسب تشعُّب الطرق من أصحاب الكتب مع أنَّا لم نَعُدّ للشاطبي وأمثاله إلى صاحب «التيسير» وغيره سوى طريق واحدة، وإلا فلو عددنا طرقنا وطرقهم لتجاوزت الألف.

وكذلك فإنَّ سبط الخياط له كتب وطرق أخرى غير «المبهج»؛ منها ما هو في «النشر»، ومنها ما ليس من طرق «النشر»، فيقوي الاحتمال أنَّ هذا الطريق قد يكون من كتب أخرى، أو هو طريق مستقلٌّ فلسنا على يقين من أنه منَ «المبهج» فلا يُقْرَأُ هذا السكت بالاحتمال، ولو عَكَسَ الْمُستَدِلُّ الأمرَ فقال: طريق «الدرة» ليس منَ «الْمُبْهِجِ» لأَنَّهُ يتركُ السَّكْتَ، وقد ورد عن سبط الخياط وعن المطوعي ترك السكت في غير «المبهج»، لكانت حجُتهُ جليَّةً.

والأصل أنَّ ابن الجزري ثقةٌ ضابطٌ، فلا يُحْكَمُ بسهوِه إلَّا بيقينٍ، فإنْ وردَ عنه أنَّه أَخَذَ «الدرة» من طريق «النشر» فذاك وإلا فلا نلزمه بما لم يلتزم...)[1] انتهى كلامه.

وقال الشيخ رمضان بن نبيه بن عبد الجواد هدية، محقق كتاب «الروض النضير»:

قال: ما ذكره العلامة المتولي من السكت لإدريس عن خلف العاشر من «الدرة» اعتمادًا على أن «التحبير» و«الدرة» أخذا طرق المطوعي من «المبهج» للإمام سبط الخياط والقطيعي من كتاب «الكفاية» له أيضًا، وأن «المبهج» فيه السكت على ما كان من كلمة أو من كلمتين من طريق المطوعي، وعلى ذلك أخذ المتولي بالسكت لإدريس من طريق «الدرة المضية» وتبعه في ذلك أيضًا الشيخ عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى في كتابه «تأملات حول القُرَّاءات» أثبت فيه

---

[1]) التيسير لما على الدرة من تحرير، ملحق بكتاب: تقريب الدرة، للدكتور إيهاب فكري (ص283-284).

السكت لإدريس من «الدرة»، وفي كتابه «الفوائد التجويدية» ذكر السكت لأيضًا لإدريس من طريق «الدرة».

وهذا كله غير صحيح، بل هو وهمٌ منهم؛ لأن الإمام سبط الخياط له عدة كتب في القُرَّاءات منها كتاب «المبهج في القُرَّاءات الثمان»، وكتاب «الإيجاز في القُرَّاءات»، وكتاب «تبصرة المبتدئ»، وكتاب «إرادة الطالب»، وكتاب «الاختيار في القُرَّاءات العشر».

فأخذ ابن الجزري طريق «التحبير» و«الدرة» من كتاب «الاختيار في القُرَّاءات العشر»، وقد بحثت ذلك وطابقت سنة المطوعي عن إدريس من «التحبير» الذي هو أصل «الدرة» على ما جاء في كتاب «الاختيار» لسبط الخياط فوجدت سند المطوعي من «التحبير» هو سند المطوعي في كتاب «الاختيار».

وبحثت باب المد والسكت في كتب «الاختيار» فوجدت لخلف العاشر التوسط في المد المنفصل والمتصل مع عدم السكت. فيعلم من ذلك أن ابن الجزري أخذ طريق «التحبير» للمطوعي عن إدريس عن خلف العاشر من كتاب «الاختيار» وأخذ طريق «النشر» للمطوعي من كتاب «المبهج»، وكلاهما لسبط الخياط، وعلى ذلك يمتنع السكت من «الدرة» لإدريس كما ذكر ابن الجزري، بيد أن ما ذكره العلامة المتولي ومن تابعه في ذلك كالضباع والشيخ عبد الرازق موسى صاحب «تأملات حول القُرَّاءات» ليس بصحيح بل هو وهم منهم لعدة أسباب أهمها ما يلي:

⇦ أولًا: أن طريق «الدرة» من كتاب «الاختيار».

⇦ ثانيًا: أن كتاب «الاختيار» لسبط الخياط ليس فيه السكت وكذلك «التحبير» و«الدرة».

⇦ ثالثًا: أن كتاب «الاختيار» فيه التوسط في المنفصل والمتصل، وكذلك «الدرة» و«التحبير» و«المبهج» به الطول في المتصل.

⇦ رابعًا: أن إدريس من طريق المطوعي له عدم السكت من كتاب «الاختيار»، وله السكت من «المبهج» كابن ذكوان وحفص، فلهما السكت وعدمه من «المبهج»، والسكت أيضًا من «إرشاد أبي العز القلانسي»[1]، و«غاية أبي العلاء»[2]، وله عدم السكت من باقي الكتب، وكذلك حفص له السكت من

---

[1] إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهى، لأبي العز القلانسي (ص33).
[2] غاية الاختصار، لأبي العلاء الهمذاني (265/1).

«التجريد» لابن الفحام[1]، و«روضة المالكي»[2]، وعدم السكت من باقي الكتب، فيكون للمطوعي السكت من «المبهج»، وعدم السكت من «الاختيار».

⇦ خامسًا: أن «الدرة» و«التحبير» قراءات عشر صغرى أي من طريق واحد، فعدد طرق «الدرة» و«التحبير» واحد وعشرون طريقًا، و«الطيبة» قراءات عشر كبرى تسعمئة طريق وثمانون.

⇦ سادسًا: أن ابن الجزري اطلع على جميع الكتب وجمع بمضمنها على مشايخه، على حين أن المتولي وصاحب «تأملات حول القُرَّاءات» لم يطلعوا على جميع الكتب.

⇦ سابعًا: أن ابن الجزري أعلم بالطرق والكتب من غيره.

⇦ ثامنًا: أن القُرَّاءات لا تؤخذ بالظن والاجتهاد ولكن تؤخذ بالنقل والمشافهة.

⇦ تاسعًا: أن «الطيبة» ألفها ابن الجزري سنة تسع وتسعين وسبعمئة 799هـ، و«الدرة» نظمها ابن الجزري بعد ثمان مئة وعشرين أثناء سيرة للحج عندما سرق متاعه في الطريق والقصة مشهورة عن ابن الجزري.

والله يعلم أنني لم أقل ذلك تعصبًا لابن الجزري لكنه انطلاقًا من أن المسلم أسير الدليل، إذا وصل إليه دليل اتبعه، وسبب إطالة القول في هذه المسألة أنها شغلت الجميع في جميع الأقطار[3].

✍ أقول:

لقد أطبقَ الشُّرَّاحُ على عدمِ السكت لخلفِ العاشر بكماله، ومنهم تلامذةٌ لابن الجزريِّ حيث صرح الزبيديُّ بأنه قرأه على الناظم فقال: "وقدِ استخرتُ الله تعالى وأردتُ إيضاح منظومة «الدرة المضية في قراءة الثلاثة» وقد قرأتُها عليه -أي ابن الجزري- في مجالسٍ بعد عصر يوم السبت الثالث والعشرين من جمادي الآخرة سنة ثمان وعشرين وثمانٍ ومئة، بمسجد الأشاعر، داخل مدينة زبيد، وسمعها بقراءتي كثيرون، وقرأتُ أيضًا بمضمنها عليه في العام المذكور"[4].

وكذا شرحها العلامة النويريُّ وهو من تلامذة ابن الجزريِّ أيضًا.

---

(1) التجريد لبغية المريد، لابن الفحام (ص89).
(2) الروضة في القُرَّاءات الإحدى عشر، المعروف بروضة المالكي، (335/1).
(3) هامش (الروضة النضير) المتولي، بتحقيق الشيخ رمضان بن نبيه بن عبد الجود هدية (ص412) وما بعدها.
(4) الإيضاح للزبيدي، (ص99).

ثم الادَّعاء بسهو ابن الجزري شيءٌ لا يمكن أن يسلّم به؛ لأنه مكث زمانًا يقرئ بعدم السكت، وقدْ نظمَ «متن الدرة» سنة (823هـ)، وكتاب «التحبير» بعد نظمه للدرة كما قرره ذلك في مقدمة كتاب «تحبير التيسير» فقال: "رأيتُ أنْ أتحفَ حفاظَ «الشاطبية» بتعريف القُرَّاءات العشر، وأجعلها في متن «الحرز» منظومة مختصرة، -مشيرًا إلى «الدرة» - فجاءت في أسلوب من اللطف عجيب، وَنَوع من الإعجاز والإيجاز غريب، وَلاَ شكَّ أنَ ذَلِك ببركة قصيدة الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ"[1].

ثم قال: "وَلما تلقيت بِالْقبُولِ، وَحصل بهَا لأَهْلهَا من النَّفْع غَايَة المأمول، رَأَيْت أن أفعل ذلك في كتاب «التَّيْسِير» وأضيف إلى سبعته الثلاثة في أحسن منوال يكون له كالتحبير، مع ما أضيف إليه من تصحيح وتهذيب، وتوضيح وتقريب، من غير أن أغير لفظ الْكتاب، أو أعدل بِهِ إلى غيره من خطأ أو صواب"[2]، وتوفي ابن الجزري عام (833هـ) أي بعد «الدرة» بعشر سنوات.

☜ فهل يصح القول بأنه كان ساهيًا كل هذه المدة ومن خلفه طلابه كذلك؟

ولو أرجعنا «الدرة» للنشر كما فعل الأفاضل فعلينا ترك الانفرادات الأربعة لابن وردان لأنه عدها في «النشر» انفرادة وقَبِلَها في «الدرة».

والخلاصة:

أن السكت لإدريس من «الدرة» مخالف لما عليه ابن الجزري وطلابه، ولا تجوز القُرَّاءة به من طريق «الدرة» لأنه يُنْسِبُ وجهًا لكتاب لمْ يَقُلْ به صاحبُه فيه. والله أعلم.

هذا ما مَنَّ اللهُ به في جمع شتات هذه المسألة، والحمد لله رب العالمين.

المصادر

- **النشر في القُرَّاءات العشر**، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفي: 833هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفي 1380هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية، عدد الأجزاء: 2.

(1) تحبير التيسير، (ص8).
(2) تحبير التيسير، (ص8).

- **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفي: 711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1414هـ عدد الأجزاء : 15.
- **جمهرة اللغة**، أبو بكر بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفي: 321هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، 1987م، عدد الأجزاء: 3.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفي: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407هـ - 1987م، عدد الأجزاء: 6.
- **مجمل اللغة**، ابن فارس أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفي: 395هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة -بيروت، الطبعة الثانية – 1406هـ- 1986م، عدد الأجزاء: 2.
- **الوافي في شرح الشاطبية في القُرَّاءات السبع**، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفي: 1403هـ)، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الرابعة، 1412هـ- 1992م.
- **المكرر فيما تواتر من القُرَّاءات السبع وتحرر ويليه: موجز في ياءات الإضافة بالسور**، عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشَّار الشافعي المصري (المتوفي: 938هـ)، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ -2001م، عدد الأجزاء: 1.
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد**، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن الكريم الأشموني المصري الشافعي (المتوفي: نحو 1100هـ)، المقصد لتلخيص ما في المرشد: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفي: 926هـ)، المحقق: شريف أبو العلا العدوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002م، عدد الأجزاء: 1.
- **غيث النفع في القُرَّاءات السبع**، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (المتوفي: 1118هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية

ـ بيروت، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الطبعة: الأولى، 1425هـ - 2004م.

- **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي)**، أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (المتوفي: 801هـ)، راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، الطبعة: الثالثة، 1373هـ - 1954م، عدد الأجزاء: 1.
- **القول السديد في علم التجويد**، على الله بن علي أبو الوفا الناشر: دار الوفاء ـ المنصورة، الطبعة: الثالثة: 1424هـ - 2003م، عدد الأجزاء: 1.
- **مَتْنُ «طَيْبَة النَّشْر» في القُرَّاءات العشر**، شمس الدين أبو الخير أبو الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفي: 833هـ)، المحقق: محمد تميم الزغبي، الناشر: دار الهدى، جدة، الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1994م.
- **تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة**، تأليف الشيخ: عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، طبع بإذن وزارة الإعلام فرع المدينة المنورة، الطبعة الأولى (1413هـ).
- **الإيضاح على متن الدرة**، الإمام العفيف الدين أبي التوفيق عثمان بن عمر الناشري الزبيدي، تحقيق العلامة عبد الرازق بن علي إبراهيم موسى، طبعة دار ابن عفان ودار ابن القيم، الطبعة الثالثة (1436هـ ، 2015م).
- **البهجة المرضية شرح الدرة المضية**، الشيخ علي محمد الضباع، تحقيق الشيخ محمد فهد خاروف، طبعة دار الغوثاني للقراءات القرآنية، الطبعة الأولى، (1433- 2012م).
- **الإضاءة في بيان أصول القُرَّاءة، للعلامة علي محمد الضباع**، تحقيق الشيخ جمال الدين محمد شرف، والأستاذ عبد الله علوان، طبعة دار الصحابة، الطبعة الأولى (1422هـ - 2002م).
- **الروض النضير شرح فتح الكريم**، للعلامة محمد بن أحمد بن عبد الله الضرير الشهير بالمتولي، تحقيق د. خالد حسن أبو الجودة، طبعة دار الصحابة، الطبعة الأولى (1427هـ- 2006م).
- **امتاَعُ الفُضَلاء بتَراجم القُرَّاء فيما بعد القرن الثامن الهجري**، إلياس بن أحمد حسين - الشهير بالساعاتي- بن سليمان بن مقبول علي البرماوي، تقديم: فضيلة المقرئ الشيخ محمَّد تميم الزّعبي، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م.

- **شرح السمنودي على متن الدرة،** لأبي عبد الله محمد بن الحسن المنير، تحقيق العلامة عبد الرازق علي إبراهيم موسى، طبعة دار ابن عفان ودار ابن القيم، الطبعة الثالثة، (1436هـ- 2015م).
- **الإيضاح لمتن الدرة،** للشيخ عبدالفتاح عبد الغني القاضي، طبعة دار السلام، الطبعة الثانية (1436هـ - 2015).
- **تنقيح متن نظم الدرة في القُرَّاءات الثلاثة المتتمة للعشر،** المحقق محمد محمد هلالي الأبياري، طبعة دار الصحابة، الطبعة الأولى، (1430هـ - 2009م).
- **التيسير لما على الدرة من تحرير، مطبوع ضمن كتاب تقريب الدرة،** للدكتور إيهاب فكري، طبعة المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى (1427هـ- 2006م).
- **إرشاد المبتدى وتذكرة المنتهى،** للإمام الحافظ أبي العز محمد بن الحسين بن بندر القلانسي، تحقيق الشيخ جمال الدين محمد شرف، طبعة دار الصحابة، الطبعة الأولى (1424هـ - 2003م).
- **غاية الاختصار،** للحافظ أبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني العطار، تحقيق الدكتور أشرف فؤاد طلعت، طبعة دار الصحابة الطبعة الأولى (1427هـ- 2006م).
- **التجريد لبغية المريد،** لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف بابن الفحام الصقلي، تحقيق الشيخ عبد الرحمن بدر، طبعة دار الصحابة الطبعة الأولى (1426هـ- 2005م).
- **الروضة في القُرَّاءات الإحدى عشرة،** المعروف بروضة المالكي، لأبي علي الحسن بن إبراهيم البغدادي المالكي، تحقيق الدكتور مصطفى عدنان سلمان، طبعة دار العلوم والحكم، سوريا، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (1424هـ- 2004م).
- **هامش (الروض النضير)،** المتولي، بتحقيق الشيخ رمضان بن نبيه بن عبد الجواد هديه.
- **الإيضاح على متن الدرة،** للإمام عفيف الدين أبي التوفيق عثمان بن عمر الناشري الزبيدي اليمني، تحقيق العلامة عبد الرازق بن علي إبراهيم موسى، طبعة دار ابن عثمان ودار ابن القيم، الطبعة الثالثة (1436هـ - 2015م).
- **تحبير التيسير،** للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، تحقيق الشيخ جمال الدين محمد شرف، طبعة دار الصحابة، الطبعة الأولى (1425هـ - 2004م).

- **شرح الدرة،** للإمام محمد بن محمد أبي القاسم النويري، تحقيق الشيخ جمال الدين محمد شرف، طبعة دار الصحابة، الطبعة الأولى (1425هـ - 2004م).
- **الدرة المضية في القُرَّاءات الثلاث،** للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، طبعة دار الصحابة، الطبعة الأولى (1425هـ - 2004م).
- **القُرَّاءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة،** حليمة سال، قدم له: د. عمر الكبيسي – الشيخ: بصيري سال، الناشر: دار الواضح – الإمارات، الطبعة: الأولى، 1435هـ -2014م.

الفهارس

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	2- سورة البقرة		
1	﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾	175	38
	7- سورة الأعراف		
2	﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾	154	5
	17 ـ سورة الإسراء		
3	﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾	9	1
	18- سورة الكهف		
4	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾	18	16
5	﴿وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾	18	16
6	﴿مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾	27	38
	23- سورة المؤمنون		
7	﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾	1	12
	36- سورة يس		
8	﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ...﴾	52	15، 17
	42- سورة الشورى	11	38
	﴿جَعَلَ﴾	11	38
10	﴿إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ﴾	21	12
	69- سورة الحاقة		
11	﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ﴾	28	20
	75- سورة القيامة		
12	﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾	27	17
	83- سورة المطففين		
13	﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾	14	15، 17

2- فهرس الموضوعات

المقدمة 1
أهمية الموضوع 2
مشكلة البحث 2
أسباب اختيار الموضوع 2
أهداف البحث 2
منهج البحث 2
الخطة 3
التمهيد 4
الفصل الأول 8
المبحث الأول: السكت بين السورتين والغرض منه 9
المبحث الثاني: السكت على الساكن قبل الهمز؛ والغرض منه 11
المبحث الثالث: السكت على الساكن قبل غير الهمز؛ وفيه ثلاثة مطالب 13
المطلب الأول: سكتات حفص الأربع، والغرض من هذا السكت 14
المطلب الثاني: السكت على (واللائي يئسن) وصلًا للسوسي، والغرض من هذا السكت 18
المطلب الثالث: السكت على (ماليه هلك) وصلًا لمن يثبت هاء السكت، والغرض من هذا السكت 20
الفصل الثاني 21
المبحث الأول: السكت على حروف التهجي؛ والغرض منه 22
المبحث الثاني: سكت إدريس، ومناقشته 23
المصادر 43
الفهارس 47
1- فهرس الآيات 47
2- فهرس الموضوعات 47